جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير

قسـم: العلــوم التجارية

دور المؤسسات الصغيرة في دعم التنمية الاقتصادية
حالـة الجزائــر (2017/2008)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستـر

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:

- براهيم دليلة.
- برياح سماح.

الأستـاذ المشــرف:

- د. عبد الهادي مختار

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
د. بن الحاج جلول ياسين	محاضـر أ	رئيسا
د. عبد الهادي مختار	محاضـر أ	مشرفا ومقررا
د. جيلالي خالدية	محاضـر أ	عضوا ومناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية: 2018–2019

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم

أما بعد:

بداية نحمد الله تبارك وتعالى حمدا كثيرا ونشكره على فضله ونعمته في إتمام هذا البحث.

كما يدعونا واجب الوفاء والعرفان بالجميل أن نتقدم بالشكر العميق إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا البحث.

ونخص بالشكر الأستاذ المحترم "**عبد الهادي مخطار**" على متابعته الدائمة لنا وتوجيهاته القيمة، له منا ألف شكر وجازاه الله خيرا.

وإلى كل الأساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون تيارت.

وأخيرا نتقدم بجزيل الشكر إلى من أبدوا تعاونهم ومساعدتهم لنا ولو بكلمة طيبة.

إلى هؤلاء جميعا أقول وفقني الله وإياكم لما يحبه ويرضاه.

الإهـــداء

إلى كل نفس عظيمة، تواقة إلى الحكمة والمعرفة.

إلى كل حصين تواق إلى البحث عن الحقيقة، فيما بدا وخفا

إلى كل من صار على خطى الدرب فوصل

إلى التي لم أجد حكمة توفي حقها وكلها حارت علي الأيام بكيت في حضنها، إلى منبع المواصلة وتحدي الصعاب ومن وقفت إلى جانبي في السراء والضراء إلى أحلى وأغلى **أم في الكون**.

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال إلى الذي رباني على الفضيلة وشملني بالعطف والحنان إلى من كلله بالهيبة والوقار أحمل اسمه بكل افتخار **أبي الغالي حفظه الله**.

إلى الأعمدة التي أضل أرتكز عليهم للصمود إخوتي وأخواتي:

نزيهة، مليكة، ساعد، صحراوي، وأبنائهم.

وأخص بالذكر: عبد الجليل، غفران، أيوب، أنس.

إلى الذين أحاطوني ومساعدتهم وحبهم، جميع أهلي وأقاربي.

وجيراني إلى كل من علمني حرف، إذ كل الأستاذ والمعلمين في جميع الأطوار التعليمية.

إلى من كل من وسعهم قلبي ولم يذكرهم لساني وإلى جميع زملاء الدراسة وأخص بالذكر:

مخطارية، فريدة، إيمان، خيرة، أمينة، فايزة، فاطمية، هاجر، نعيمة.

في الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

سماح

الإهـــداء

أحمد الله عزوجل على عونه في إتمام هذا البحث.

أهدي عملي المتواصل إلى من سهرت الليالي لأجلي وكانت دعواها لي بالتوفيق تتبعني كل خطوة خطوة في عملي إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجه نبع الحنان

أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام مضى المثابرة لنيل المبتغى **أبي أطال الله في عمره.**

وإلى من يبعث في نفسي الحياة كل ما رؤيتها **جدتي الغالية أطال الله في عمرك.**

إلى أخواتي وإخوتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة: محمد، مراد، عبد القادر، سفيان، نصيرة، حنان.

إلى أساتذتي ومشايخي ومن كان لعم فضل تلقي العلم النافع.

إلى من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد.

دليلة

فهرس المحتويـــات

بسملة

كلمة شكر

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

ملخص

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة

تمهيـد 07

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة 08

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة 15

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة 20

المطلب الثالث: بيئة المؤسسات الصغيرة 24

المبحث الثاني: وظائف المؤسسات الصغيرة وخصائص والأهمية 24

المطلب الأول: وظائف المؤسسات الصغيرة 26

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة 29

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة 30

المبحث الثالث: عوامل انتشار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والعراقيل التي تواجهها في الجزائر 30

المطلب الأول: كيفية إنشاء المؤسسات الصغيرة "المراحل" 30

المطلب الثاني: عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة في الجزائر 32

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة في الجزائر 35

خلاصة فصل 39

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد 41

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية 42

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية. 42

المطلب الثاني: عناصر ومقاييس التنمية الاقتصادية. 43

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية. 45

المبحث الثاني: أبعاد وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية 48

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية 48

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية 49

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية. 51

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية 54

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة ودورها على الصعيد الاقتصادي 54

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة ودورها على الصعيد الاجتماعي 57

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة ودورها على الصعيد البيئي والتكنولوجي وعلى الصعيد السياسي والثقافي 58

خلاصة الفصل 61

الفصل الثالث: واقع ودور المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الوطني 2017/2008

تمهيد 63

المبحث الأول: المؤسسات صغيرة في الجزائر وتأثيرها على مؤشرات التنمية 64

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر 64

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة في رفع القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي 72

المطلب الثالث: تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الاقتصاد الكلي 77

المبحث الثاني: إمكانية المؤسسات الصغيرة في التنمية الاقتصادية 81

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة في توفير مناصب الشغل 81

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة في التنمية المحلية والتوازن الجهوي. 86
المطلب الثالث: 89
المبحث الثالث: الدعم والمرافقة الحكومية للمؤسسات الصغيرة 92
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI 92
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 94
المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 99
المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 102
خلاصة الفصل..... 107
خاتمة **109**
قائمة المراجع 113

قائمة الجداول:

الرقـــم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	معيار العمالة كأساس لتمييز المؤسسات وفق لمركز التجارة الدولية	11
(01-02)	تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الحجم.	14
(01-03)	تعريف المؤسسات الصغيرة من طرف هيئة المنشآت الصغيرة الأمريكية "SBA"	15
(03-01)	تطور عدد المؤسسات في الجزائر خلال 2008-2017	67
(03-02)	توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط لسنة 2017	68
(03-03)	توزيع المؤسسات حسب الحجم لسنة 2017	70
(03-04)	توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية لسنة 2017	71
(03-05)	مساهمة المؤسسات الصغيرة في رفع القيمة المضافة حسب قطاع النشاط (2010-2014)	73
(03-06)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب الطابع القانوني خلال (2009-2014)	74
(03-07)	مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الراهن الخام خارج المحروقات خلال سنة 2008-2015	75
(03-08)	الصادرات خارج المحروقات (2010-2016)	78
(03-09)	توزيع المشاريع الاستثمارية المسرح بها حسب الشكل القانوني لـ 2014	79
(03-10)	توزيع المشاريع الاستثمارية المسرح بها حسب حجم العمالة لسنة 2015	80
(03-11)	تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2008-2017	82
(03-12)	توفر مناصب الشغل حسب الطابع القانوني 2009-2017	84
(03-13)	مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2017	85
(03-14)	الولايات الاثني عشر الأولى في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لسنة 2015	87
(03-15)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب أقاليم الجزائر لسنة 2015	88
(03-16)	بين تطور الصناعي للقطاع العمومي للفترة 2000-2015	89
(03-17)	مستويات التمويل	97
(03-18)	هيكل التمويل الثلاثي في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	101

قائمة الأشكال:

الرقـــم	عنـــوان الشكـل	الصفحة
(01-01)	متغيرات بيئة المؤسسات	23
(01-03)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2008-2017	68
(02-03)	توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط لسنة 2017	69
(03-03)	توزيع المؤسسات حسب الحجم لسنة 2014	70
(04-03)	توزيع المؤسسات حسب المنطقة الجغرافية لـ 2017	71
(05-03)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طابع قانوني خلال سنة 2014	74
(06-03)	مساهمة قطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام لسنة 2015	76
(07-03)	مقارنة الصادرات خارج المحروقات بالواردات (201-2016)	78
(08-03)	تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2008 إلى غاية 2017	83
(09-03)	معدلات تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2008 إلى غاية 2017	83
(10-03)	مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2017	86
(11-03)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب المناطق الجغرافية لسنة 2015	89
(12-03)	تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة (2000-2015)	91

ملخص:

المؤسسات الصغيرة تعتبر بديل تنموي فعال إذا ما تم الاهتمام بها، نظرا لمساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تسعى الحكومة الجزائرية –على غرار بقية الدول– إلى نهوض بهذا القطاع.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع من خلال مختلف القوانين والآليات التي وضعتها للنهوض به، وواقع هذه المؤسسات في الجزائر من خلال مدى تطور تعددها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاهتمام المتزايد بها.

تبين من خلال هذه الدراسة أن المؤسسات الصغيرة قد عرفت ارتفاع ملحوظ في تعدادها وأكدت على أهميتها في خلق مناصب الشغل والمساهمة في الناتج المحلي والقيمة المضافة، إلا أن دورها في ترقية الصادرات لم يرقى للمستوى المرغوب.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التشغيل، التنمية، الناتج المحلي الخام، القيمة المضافة.

Résume :

Les petites et moyennes entreprises sont considérées comme une altérative efficace du développement si l’on prêt attention, vn leurs contribution au développement économique et social. Le gouvernement algérien, comme d’autres pays, vise à promouvoir ce secteur.

Cette étude a pour objectif de mettre en évidence l'ampleur de l'intérêt de l'État dans ce secteur grâce aux diverses lois et mécanismes' implantés pour sa promotion, ainsi que la réalité de ces entreprises en Algérie à travers l'évolution en nombre et contribution au développement économique et social du fait de l'intérêt croissant par ces entreprises.

Cette étude a montré que les petites et moyennes entreprises ont enregistré une augmentation significative en nombre et ont souligné leur importance dans la création d'emplois et de contribuer au produit intérieur brut et à la valeur ajoutée. Cependant, son rôle dans la promotion des exportations n'a pas atteint le niveau souhaité.

Les mots clés : Les petites et moyennes entreprises, emploie, développement, produit intérieur brut, la valeur ajoutée.

مقدمـــــة

يتجه الواقع العالمي في ظل التحولات الاقتصادية والمتغيرات المعاصرة بشكل ملموس، نحو دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساندتها، فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة والواقع التنظيمي في مختلف بلدان العالم يظهران جليا، أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع هام تتمحور حوله وتتكامل معه في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة ليصبح اقتصادا قويا ومتينا، وتبين التجارب الدولية أن معظم دول العالم المتقدم والنامي ظلت تبحث في السنوات القليلة الماضية عن كافة الطرق والوسائل لزيادة نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها، نظرا لأهميتها اللامتناهية وقدرتها على تعبئة الموارد وتحقيق أعلى قيمة مضافة وإحداث التحول في العلاقات وقيم العمل والإنتاج، إضافة إلى كونها المصدر الرئيسي للابتكار والتجديد وأداة للمحافظة على استمرارية المنافسة وتدعيمها.

وعلى الرغم من انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة دور العالم، إلا أن مفهوم هذه المؤسسات ما زال يثير جدلا كبيرا يتعذر معه تحديد تعريف محدد متفق عليه لأن هذه المؤسسات تختلف في خصائصها الاقتصادية والتقنية والتنظيمية حسب نوع النشاط ومرحلة النمو التي تمر بها الدولة، فيما تعتبر مؤسسة صغيرة في قطاع الصناعة فقد يصنف مؤسسة متوسطة أو كبيرة في قطاع الخدمات، وما يعتبر مؤسسة صغيرة في دولة متقدمة تعتبر مؤسسة كبيرة في دول النامية.

وعلى غرار باقي الدول أدركت الجزائر أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادها.

ولهذا بادرت باتخاذ مجموعة من الإصلاحات والتعديلات التي تبنتها وشعرت في تنفيذها إلى تحقيق نوع من الإنعاش الاقتصادي، وذلك لبعث القطاع الاستثماري من جديد، إذ كان هناك إجماع حول ضرورة التوسع في الاستثمارات لفعاليتها في التنمية الاقتصادية المتكاملة، في إطار هذه الإصلاحات في التنمية الاقتصادية المتكاملة، في إطار هذه الإصلاحات والتعديلات ثم وضع مجموعة من الهياكل والأجهزة التي تسعى على دعم هذه الأهداف التنموية وخاصة فيها يتعلق بالتشغيل والقضاء على البطالة والفقر، ومن بين هذه الهيئات الوكالة الوطنية لدعم لتشغيل الشباب، حيث تعمل هذه الأخيرة على تسهيل عمليات الاستثمار للشباب البطال وذلك من خلال دراسة المشاريع المقدمة من طرف هؤلاء الشباب وتقديمه

بالإضافة تمويلها الذي يأخذ أشكلا مختلفة وصولا إلى إنشاء مؤسسة مصغرة وصغيرة قابلة للتكيف مع البيئة ومنتجة للمنتجات وخدمات موجهة للسوق المحلي أو الدولي.

1- إشكالية البحث:

إن سؤال الرئيس الذي يتمحور حول بحثنا هو:

- **ما هو دور المؤسسات الصغيرة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي تساؤلين أساسين يتمثلان في الآتي:

- ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة؟
- وكيف اهتمت الجزائر بهذه المؤسسات؟.
- فما يظهر تطور المؤسسات الصغيرة في الجزائر؟.

2- فرضيات البحث:

أ- يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة من دولة لأخرى نظرا لتفاوت النمو الاقتصادي، ولقد اهتمت الجزائر بهذه المؤسسات باتخاذ عدة إجراءات لدعمها وترقيتها.

ب- يظهر تطور المؤسسات الصغيرة في الجزائر من خلال انتشارها وتطور دورها الاقتصادي والاجتماعي.

ج- قطاع المؤسسات الصغيرة يساهم في التخفيض من البطالة وما يساعدها في ذلك هو تبني إستراتيجية تنموية شاملة ومتكاملة.

3- أسباب اختيار البحث:

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- رغبة في استكشاف مكانة المؤسسات الصغيرة في الجزائر.
- الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي للعديد من الدول.
- معرفة مدى اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة.

4- أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- عرض أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات في الجزائر.

- تقديم إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة في الجزائر لإبراز مدى تطور هذا القطاع وانعكاسه على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

5- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتعرض لموضوع أصبح مصدر اهتمام العديد من الدول والباحثين والمفكرين الاقتصاديين نظرا لدور هذه المؤسسات في تنمية اقتصاديات الدول كما تظهر أهميته في:

- إبراز مدى مساهمة للسياسات وبرامج لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة في تطوير هذا القطاع.
- إبراز دور وتطور المؤسسات في الجزائر.

6- دراسات سابقة:

من خلال بحثنا ومطالعات التي مررنا بها في هذا البحث الذي يعتبر جزء رابط لدراسات سابقة، ومع محاولة إبرازنا لأهمية المؤسسات الصغيرة في التشغيل حيث كان وجود دراسات مماثلة لدراستنا هذه والتي كان من بينها:

- **فراجي بلحاج**، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016، تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تساهم في امتصاص وتوزيع المؤسسات الصغيرة من خلال إشراك العاملين في رأس المال وأرباح المؤسسة وذلك بهدف زيادة انتمائهم إلى هذه الشركات، حيث يكون الاتصال مباشر بين الإدارة والعمال والاستشارة متواصلة.

- **عليان نبيلة**، الدور التنموي للمؤسسات صغيرة ومتوسطة، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العقيد أعلي محمد أولحاج، البويرة، 2014-2015، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مختلف المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة والتنمية على حد سواء وإبراز الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لإنعاش هذا القطاع، ومن نتائج هذه الدراسة الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمشروعات الكبيرة والربط بينهما ركيزة تنموية هامة لمختلف الدول وأشارت إلى ضرورة الاهتمام الفعلي بالصناعات الصغيرة وتطوير هذا القطاع باعتباره خطوة أساسية في طريق تصنيع البلدان النامية.

- **خياري ميرة**، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاتحادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية أم البواقي، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي الجزائر، 2012-2013، تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة في التنمية الاجتماعية، كما تناول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدور الاقتصادي والاجتماعي لهذه المؤسسات في الجزائر من حيث المساهمة في التشغيل والناتج المحلي والصادرات والتنمية المحلية ومدى تأثيرها على إنشاء وتطور مؤسسات هذا القطاع.

7- حدود البحث: تدور الدراسة حول:

الحدود النظرية: إن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له جوانب عديدة للدراسة، ومن خلال دراستنا هذه تطرقنا إلى مفهوم العام لهذه المؤسسات وأهميتهم وسياسة الجزائر للنهوض بها.

الحدود المكانية: تمثلت في التطرق إلى دراسة شاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمانية لهذه الدراسة في التركيز عدد إحصائيات المتعلقة بالنمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من "2008" إلى غاية السداسي الأول لسنة "2017" وقمنا بتحديد الفترة انطلاقا من سنة 2008.

8- منهج البحث:

لقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي من أجل إبراز الإطار العام للمؤسسات الصغيرة وكذا المنهج التاريخي لإبراز السياسات التي انتهجتها من أجل النهوض بهذا القطاع.

كما اعتمدنا أيضا على المنهج التجريبي والتحليلي في تحديد تطور هذه المؤسسات.

9- صعوبات البحث:

- عدم القدرة على الإلمام بجميع جوانب الموضوع نظرا لشساعته.
- نقص المراجع الجديدة.

10- هيكل البحث:

لقد قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث جاء الفصل الأول بعنوان: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والذي تطرقنا فيه إلى ماهية المؤسسات الصغيرة في المبحث الأول، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى خصائص وأهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة وعوامل انتشارها وإنشاءها في الجزائر.

وفيما يخص الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والذي تطرقنا فيه إلى ماهية التنمية الاقتصادية في المبحث الأول وفي المبحث الثاني لمتطلبات واستراتيجيات وأبعاد التنمية الاقتصادية وفي المبحث الثالث إلى دور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في التنمية الاقتصادية نظريا.

وفيما يخص الفصل الثالث فقد تطرقنا إلى دراسة ميدانية لواقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر خلال الفترة "2008-2017" وهذا من خلال ثلاثة مباحث حيث تطرقنا إلى: المبحث الأول إلى توزيع وتطور المؤسسات الصغيرة في الجزائر، أما في المبحث الثاني فقمنا بالتطرق إلى دورها في عملية التشغيل والمبحث الثالث تطرقنا إلى أجهزة الدعم والمرافقة الحكومية للمؤسسات الصغيرة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة

تمهيـــد:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الإدراك في الكثير من البلدان واختلاف درجة النمو فيها، لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور حاسم في توسيع نشاط الاقتصادي وتنويعه، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية.

ومن الواضح أن المؤسسات الصغيرة تمثل غالبية الساحقة من الطاقات الاقتصادية لمعظم البلدان، سواء من حيث عدد المؤسسات أو من حيث العمالة.

وعلى الرغم من توافق الأساسي في الآراء بين الباحثين الإنمائيين ومقرري السياسات بشأن ما لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية فائقة في عملية التنمية، لا يزال هناك إشكال فيها يتعلق في إعطاء تعريف مناسبا لها وفي تحديد معالمها وأشكالها تترتب عنه صعوبات كبرى أمام مهتمين لهذا القطاع لشأن سياسة التي تعين اختيارهم من أجل مواصلة وترقية المؤسسات الصغيرة.

نحاول من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث أساسية، إجابة في المبحث الأول منه على السؤال الرئيسي الذي رأينا أن نبدأ به وهو: ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة؟ وما هو التعريف المناسب لها على ضوء تجارب بعض الدول في هذا الجانب، أما في المبحث الثاني فقد خصصناه إلى دراسة مختلف السمات التي تميز هذه المؤسسات وتجعلها قطاعا مستقلا لذاته وأهميتها، أما في المبحث الثالث فقد خصصناه فيها لمختلف العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة في الجزائر والعوامل انتشارها وإنشائها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة:

إنه لمن الواجب على كل باحث قبل بدءه في دراسة وتحليل موضوع المؤسسات الصغيرة لكي يتمم بحثه بالدقة، تحديد تعريف شامل وواضح لهذه المؤسسات يكون هذا التعريف مظهر للحدود الفاصلة بين هذا النوع من المؤسسات والمؤسسات الأخرى، ويحضى بالإجماع والقبول من طرف جميع أو أغلبية الباحثين في هذا الميدان ناهيك عن كونه مبررا لمدى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في وضع برنامج تنموية اقتصاديا واجتماعيا وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث بالإضافة إلى تعاريف المختلفة لبعض الدول وهيئات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة:

يمثل تعريف شامل ودقيق لهذه المؤسسات خطوة رئيسية في طريق معالجتها لهذا الموضوع خاصة مع علمنا أن تحديد هذا التعريف يشكل عائقا كبيرا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع وذلك باعتراف العديد من الباحثين والمؤلفين، وأيضا باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية وإنماء المؤسسات الصغيرة، وهذا راجع كله إلى الاختلاف والتباين الموجود في النشاط الاقتصادي للمؤسسة إلى أخرى والاختلاف الموجود كذلك بين درجة النمو الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة لأخرى، ومن ثم وجب علينا التطرق إلى هذه الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية قبل الوصول إلى تحديد تعريف يعكس أهمية ومكانة هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي والمتمثلة في صعوبات هي كآتي[1]:

أولا: صعوبات تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة:

ثمة صعوبات كبيرة في وضع تعريف واضح خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون مقبولا ويحضى بإجماع مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع، وذلك باعتراف العديد من الباحثين والمؤلفين، وأيضا باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالأمر ليس بالسهولة التي تبدو عند القيام بالمقارنة بين وحدة أو مؤسسة صغيرة، ومؤسسة أخرى، ذلك حجم كبير، فالمشكل الذي يطرح يكمن أساسا في وضع الحدود الفاصلة بين هذه الوحدة أو المؤسسة

[1]– حنين جلال الدماغ، **دور التمويل في التنمية المشاريع الصغيرة، دراسة تطبيقية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، عمادة الدراسات العلماء، 2010م-1431هـ، ص م.

الصغيرة والمتوسطة من جهة، والمؤسسة الكبيرة من جهة أخرى، هل هذه الحدود هي نفسها في كل الدول؟.

خاصة عند المقارنة بين الدول المصنعة والدول النامية، وفي نفس البلد، هل هذه الحدود هي نفسها؟ عند إذن هناك عدة قيود تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المؤسسات تتطرق إلى المقارنة بين مؤسسة تجارية ومؤسسة صناعية، إذا باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة، أهم هذه القيود فيما يلي:

1- اختلاف درجة النمو:

اختلاف درجة النمو الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وأيضا وإن الهياكل الاقتصادية (مؤسسات، وحدات الاقتصادية).

فالمؤسسة الصغيرة في اليابان أو أي بلد مصنع يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في دولة نامية مثل الدول العربية، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية.

2- تنوع الأنشطة الاقتصادية:

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لأخر فالمؤسسات التي تعمل في الصناعات غير المؤسسات التي تعمل في التجارة، وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، حيث تختلف تصنيفات المؤسسات المصغرة من قطاع لأخر حسب القطاعات الاقتصادية إلى صناعية، تجارية، زراعية، خدماتية، حيث تختلف تصنيفات المؤسسات الصغيرة من قطاع لأخر لاختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثمارات وتوسع فيها التي تكون في شكل مباني، آلات، مخزون... إلخ.

كما تحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات الصناعية ولأجل التحكم في أنشطتها تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ القرارات المختلفة، بينما المؤسسات التجارية لا تحتاج غلى مستوى معقد وإنما يتسم بالبساطة والوضوح وسهولة اتخاذ القرارات، وتوحيد جهة إصدارها وهذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف[1].

[1] – زرين هاشم، بن زعمة لخضر، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات المصغرة والمتوسطة**، مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة تيارت، 2010/2009، ص 50.

3- اختلاف وتعدد فروع النشاط الاقتصادي:

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، فينقسم النشاط مثلا، إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعية الاستخراجية والصناعة التحويلية، وكل منها يضم عدد من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الصناعية الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية والصناعة المعدنية الأساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته، وتختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم فهذه الأخيرة تعتبر متوسطة[1].

ثانيا: مقاييس تعريف المؤسسات الصغيرة:

لقد رأينا في ما سبق أن تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة، وعلى الأساس يرضى ويتفق عليه الجميع، يعتبر من الصعب إن لم نقل مستحيلا ولكن لا يعني هذا أن نبقى مكتوفي الأيدي ونحكم بعدم وجود تعريف دقيق لأنه ليس من المنطق دراسة موضوع غير معرفة ماهيته ومعالجته، ولذلك يتم الاعتماد على جملة من المعايير يمكن استناد عليها في محاولة ماهيته.

وتكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الاختيار المناسب بينهما يمكن تصنيفها إلى صنفين هما:

- المعايير الكمية.
- المعايير النوعية.

1- المعايير الكمية: هي المعايير أكثر استخداما من المعايير النوعية أو الوصفية، وتمثل أغلبية التعريفات عند التصنيف المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة إلى التركيز على عنصرين حجم ورأس المال وعدد العمال، ومن أكثر المعايير شيوعا:

[1]- زرين هشام، بن زعمة لخضر، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

أ. معيار العمالة: ويمثل أبسط معيار للتعريف وأكثرها تداولا ذلك أن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المنشأة الصغيرة وغيرها من المتوسطة والكبيرة[1]، وفقا لهذا المعيار يميز مركز التجارة كأساس بين المؤسسات كما يلي:

الجدول رقم (01-01): معيار العمالة كأساس لتمييز المؤسسات وفق لمركز التجارة الدولية

المجموعة	عدد العمالة	المجموعة	عدد العمالة
صغير جدا	10-01	متوسط	250-101
صغير	50-11	متوسط إلى كبير	500-251
صغير إلى متوسط	500-51	كبير	أكثر من 501

المصدر: غالم عبد الله، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، ملتقى يومي: 05-2013/05/06، ص 03.

ب. معيار حجم الاستثمار (رأس المال المستثمر): معيار أساسي في العديد من الدول للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المؤسسات الكبيرة، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كميا، لكن أهم ما يعاب على هذا المعيار هو صعوبة المقارنة بين الدول لاختلاف أسعار صرف بعملات لديها[2].

ج. معيار معامل رأس المال العامل (تكلفة فرصة العمل): نظرا لأن كلا من حجم العمالة وحجم المال المستثمر في المشروع من محددات الطاقة الإنتاجية للمشروع فإن المعيارين السابقين يشوبهما بعض الدقة في حالة الاعتماد على أي منهما منفردا لتعريف المشاريع التجارية الصغيرة، لذا وجد معيار ثالث يمزج بين المتغيرين السابقين (العمل ورأس المال) في معيار يجمع بينهما وهو (معيار رأس المال/العمل) أو يسمى كذلك بمعيار التكلفة فرصة العمل لأنه يمثل رأس المال مطلوب بتوظيف عامل واحد في المشروع ففي القطاعات التي تتميز بخفة رأس المال بصفة عامة مثل القطاعات التجارية وقطاع الخدمات ممكن أن يكون

[1]- سمير العبادي، ميساء حبيب سلمان، **المشروعات الصغيرة وأثرها تنموي**، ط 1، مركز الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص 16.

[2]- سمير العبادي، ميساء حبيب سلمان، **المشروعات الصغيرة وأثرها تنموي**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

في هذا معيار من منخفضا، أما في القطاعات التي تكون بطبيعتها كثيفة رأس المال بصفة عامة مثل القطاع الصناعي وأيضا الزراعي يكون هذا مرتفعا بالمقارنة بالقطاعات التجارية والخدماتية [1].

2- المعايير النوعية: هناك عديد من معايير النوعية التي يتعين على المؤسسات الصغيرة أن تستوفيها ومن أهمها[2]:

أ. معيار محدودية الحصة السوقية: فالمؤسسة الصغيرة تحتل في العادة حصة سوقية محدودة لا تمكنها من تأثير على أسعار المنتجات التي يقدمها.

ب. معيار استقلالية المؤسسة: يتمتع غالبا صاحب المشروع بالاستقلالية كاملة في إدارة شؤون مؤسسة، وليس عليه أن يعود لجهة أعلى منه إداريا في اتخاذ القرارات.

جـ- الشمولية الإدارية: بمعنى أن صاحب المؤسسة يمارس أو يشارك في جميع الأعمال الإدارية حيث لا يوجد في العادة النمط الإداري المتبع في المشاريع الكبيرة وبالتالي لا يوجد تفويض للسلطات.

ثالثا: تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة.

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت عن المؤسسات الصغيرة أن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي يمكن اعتماده لهذا النوع من الأعمال، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة نموها الاقتصادي وأهمية هذه المؤسسات في اقتصادياتها، ويكون التعريف المقترح إما بنص قانوني كما هو الشأن في الجزائر واليابان، أو تعريفا إداريا كتعريف ألمانيا، وسنحاول في هذا إعطاء لمحة عن أهم التعاريف لهذه المؤسسات، على المستويين:

- تعريف المؤسسات الصغيرة في بعض الدول.
- تعريف المؤسسات الصغيرة لدى بعض المنظمات والجهات الدولية.

[1]- محمد الصيرفي، **البرنامج التأهيلي للأعداد أصحاب المشروعات الصغيرة**، ط2، دار النشر الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص 25-26.

[2]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الرادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 18-19.

1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

تعرف المؤسسات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها المنشآت التي تعمل بها من 250-1500 عامل بشرط ألا تزيد أموال المستثمر عن تسعة (09) ملايين دولار أمريكي[1].

2- تعريف اليابان:

تعرف المؤسسات الصغيرة في اليابان بأنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 300 عامل، وذلك باستخدام معيار عدد العمال، أما فيما يتعلق بحجم رأس المال فتعتبر المنشآت التي يقل حجم رأسمالها عن 50 ين ياباني منشآت صغيرة[2].

3- تعريف الجزائر:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اعتماد على تعريف الاتحاد الأوروبي لهذه المؤسسات عن طريق إصدار القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438هـ الموافق لـ 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر، حيث: "تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع / أو الخدمات: تشغل من 01 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500 مليون دينار جزائري) وأن تستوفي معايير الاستقلالية[3].

يمكن توضيح الفرق بين المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة، وكذلك المتوسطة وفقا للقانون الجزائري، كما يلي:

[1]- ضياء الناروز، **المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية**، "دراسة مقارنة"، ط1، دار التعليم الجامعي، مصر، الإسكندرية، 2015، ص 17.

[2]- ضياء الناروز، **المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3]- **الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، 12 ربيع الثاني عام 1438هـ الموافق لـ 11 يناير 2017، العدد 02، ص 06.

الجدول رقم (01-02): تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الحجم.

البيان	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دينار)	مجموع الميزانية (مليون دينار)
صغيرة جدا	01- 09	أقل من 20	أقل من 10
صغيرة	10 – 49	من 20 إلى أقل من 200	من 10 إلى 100
متوسطة	50 – 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 12 ربيع الثاني عام 1438هـ الموافق لـ 11 يناير 2017، العدد 02، ص 06.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة لدى المنظمات والجهات الدولية:

-تعريف الاتحاد الأوروبي:

اعتمد الاتحاد الأوروبي على عنصرين أساسين لتحديد حجم المؤسسات الصغيرة، الأول عدد العمال، والثاني أحد عنصرين ماليين أحداهما دوره رأس المال والآخر ميزانية المشروع وعلى هذا الأساس حدد الاتحاد الأوروبي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بأن يكون عدد العاملين أقل من 250 عامل ودوره رأس مالية لا تزيد عن 40 مليون أورو (أو ميزانية لا تتعدى 27 مليون أورو)[1].

-تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير

عرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي تعمل بها أقل من 50 عاملا ورأس مالها لا يقل عن 000 500 دولار بدون أن يتضمن ذلك المبلغ قمة الأرض والمباني[2].

-تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية "USSEO":

عرفت المؤسسات الصغيرة على أنها المؤسسة التي تعتمد على مجموعة معايير الوظيفية كعدد عمال ويجب أن لا يتجاوز عن 250 عاملا وإجمالي الأموال المستثمرة يجب أن يزيد عن 03 مليون دولار ونصيب المؤسسات من السوق يجب أن يكون محدودا[3].

---

[1]- سمير العبادي، ميساء حبيب سلمان، **المشروعات الصغيرة وأثرها تنموي**، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2]- ضياء الناروني، **المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية "دراسة مقارنة**، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3]- مروة أحمد، وآخرون، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، ط03، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014، ص، ص 85-86.

-تعريف هيئة المنشآة الصغيرة "SBA":

هي هيئة خاصة بإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتعامل بكل ماله علاقة بالسياسات المرتبطة بها، حيث تعرف المؤسسة الصغيرة حسب قانون سنة 1953 بأنها المؤسسة التي تملك وتدار بشكل مستقل ولا يكون لديها القدرة على السيطرة (الهيمنة) في مجالها، حجم مبيعاتها السنوية قليل نسبيا، يعمل بها عدد قليل من العاملين بالمقارنة مع المؤسسات أخرى في نفس القطاع[1].

الجدول رقم (01-03): تعريف المؤسسات الصغيرة من طرف هيئة المنشآت الصغيرة الأمريكية "SBA"

القطاع	المعيار	الحجم
الصناعات التحويلية	عدد العاملين	500 فما فوق
التجارة التجزئة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 05 مليون دولار
الخدمات	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 05 مليون دولار
تجارة بالجملة	عدد العاملين	100 فما فوق
مقاولاتية البناء	قيمة الإيرادات السنوية	أقل من 07 مليون دولار
أنشطة تجارب الخاصة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 07 مليون دولار
الفلاحة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 07 مليون دولار

المصدر: سهلة مداني، **بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر 2005-2011**، مذكرة ماستر، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، فرع مالية المؤسسات، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص 14.

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة وهي:

- التصنيف حسب طبيعة التوجيه.
- التصنيف حسب طبيعة المنتجات.
- التصنيف حسب طبيعة القانونية.

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة حسب طبيعة التوجيه:

يمكن تصنيف المؤسسات حسب توجيهها إلى: (مؤسسات عائلية، مؤسسات تقليدية، مؤسسات متطورة وشبه متطورة).

[1]- سهلة مداني، **بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

1- المؤسسات العائلية (المنزلية):

تعرف بالمؤسسات المنزلية بأنها المؤسسات التي تستفيد بالتسهيلات الأساسية من الأعمال في مجال إقامة المالك حيث يكون في نفس الوقت مكان إقامة الملك، وتملك المؤسسات المنزلية جاذبية كبيرة تمكن في علاقات التمويل ونمط الحياة العائلية.

وتشير هذه المؤسسات في أمريكا إذ يفضل بعض الرياديين الابتداء بأعمالهم في المنزل ويشترط في المؤسسات المنزلية التقييد بالتسهيلات الأساسية من أعمال في محل إقامة المالك[1].

2- المؤسسات التقليدية:

هي مجموعة من المساهمين تنشأ بموجب القانون وتعتبر شخصية اعتبارية أمام المحاكم، وهي غير شخصية تحكم كونها نشأت بموجب قانون وموجودة بدون الإشارة إلى الأفراد يمتلكون ويديرون نشاطاتها.

وتحكم قوانين الدولة شروط عقدها التأسيسي أو التفويض الممنوح لها لممارسة عمل تجاري معين كما هو في "UOSOA"[2].

3- المؤسسات المتطورة والشبه المتطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتوجات التي يقدم نفس الطريقة منتظمة، وطبقا لمقياس صناعة الحديثة، وبالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات، ينص عمل مقرري السياسة التنموية، في البلدان النامية على توجيه سياستهم نحو ترقية، وإنعاس المؤسسات المتطورة، وذلك من خلال:

- العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة، بإدخال أساليب وتقنيات جديدة، واستعمال الأدوات والآلات المتطورة.
- إنشاء وتوسع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجيا المتقدمة تعتمد على أساليب الحديثة[3].

---

[1]- فايز ذبة صالح النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، ط01، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 62.

[2]- جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عبد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، طبعة العربية، الأردن، 2004، ص 36.

[3]- عالم عبد الله، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصاد الوطني**، الملتقى الدولي "واقع وآفاق المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، يومي 05-06 ماي 2013، ص 04.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة حسب طبيعة المنتجات:

تصنيف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية:

- مؤسسات الإنتاج السلع الاستهلاكية.
- مؤسسات إنتاج السلع الوسطية.
- مؤسسات إنتاج السلع التجهيز.

لابد وأن توزيع هذه المؤسسات يتبع عبر مختلف البلدان نمطا ثابتا بعض الشيء، فيصرف النظر عن الحجم النسبي لقطاع بهذه المؤسسات نلاحظ أن هناك ميل إلى التركيز في نفس النشاطات الصناعية وذلك داخل كل فئة من الفئات المذكورة أعلاه.

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية[1]:

يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة في نظام الإنتاج السلع الاستهلاكية على تصنيع:

- المنتجات الغذائية.
- تحويلات المنتجات فلاحية.
- الورق ومنتجات والأحذية والنسيج.

ويعود التركيز على مثل هذه المنتجات نظرا لكونها تتلاءم مع خصائص هذه المؤسسات بحيث أن:

- صناعة السلع والغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصادر.
- تصنيع الجلود وصناعة الأحذية تقوم به مؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة وكيفية استخدام لليد العاملة.
- صناعة الورق وبعض المنتجات الكيميائية باعتبارها بشدة اعتمادها على القرب من السوق.

2- مؤسسات إنتاج السلع الوسطية:

يركز هذا النوع على مؤسسات[2]:

- تحويل المعادن.

[1]- رزيف هشام وبن زعمة لخضر، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2]- نفس المرجع، ص 68.

- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية.
- الصناعة الكيمياوية والبلاستيك.
- صناعة مواد البناء.
- المحاجر والمناجم.

3- مؤسسات إنتاج السلع التجهيز:

تتميز صناعة التجهيز على الصناعات السابقة لها تتطلب بإضافة إلى المعدات والأدوات لتنفيذ إنتاجها تكنولوجية مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس المال أكثر الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة، لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيقا بحيث يشمل فروع السطحية كإنتاج وتركيب بعض المعدات في البلدان فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات والمعدات، خاصة وسائل النقل وأيضا تجمع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستورد[1].

يسمح لنا هذا التصنيف من التأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة حيث نجدها تتداخل في مختلف فروع النشاط الصناعي، وهي بذلك ليست نوع من أنواع المؤسسات بل نظاما وأسلوبا لإنتاج قائما بذاته.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة حسب الطبعة القانونية:

قبل البدء في الخطوات العملية لتنفيذ المشروعات يجب أن يتعرف صاحب المؤسسة على الأصناف القانونية والإجراءات الحكومية للمؤسسات بوجه عام وعلى ما يصلح منها المؤسسات الصغيرة خاص وتتحدد الأشكال القانونية للمؤسسات صور تتحدد في:

- المنشآت الفردية.
- مؤسسات الشركات.
- مؤسسات التعاونية.

[1]- رزيف هشام وبن زعمة لخضر، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص 69.

1- المنشأة الفردية:

هي المؤسسات التي يكون القائم عليها لشخص واحدا، وهو في الغالب يكون ممولا، ومديرا للعمل فهو يأتي إن لم يكن بكل رأس ماله فبجزء منه، ويأخذ على عاتقه جميع الإنتاج وتنظيم المؤسسة، ويكون وحده هو يحمل مخاطره، كما يكون مسؤولا عن تعهد لكل ثروته ومن أهم مزايا المؤسسة الفردية أن قائم بأمره بتصرف بكلية إلى تنظيمه وإدارته، ولا يدخر وسعا في العمل على نجاحه وارتقائه لأنه وحده هو الذي يتحمل ما يأتي به من ربح أو خسارة، وهو إذا كان في تصرفه، مستقلا في عمله، فإن ذلك مما يدعو إلى زيادة نشاطه وإقدامه، وميله إلى الابتكار والتحسين وإنتاجية وسائل، وغير ذلك أن للمؤسسة الفردية عيوبا أهمها ضيق نطاق أعمالها فهي لا تتعدى حدود قوة الفرد سيرها، يؤثر فيه حياته وموته، كما أنه لا يجد سهولة بقرضه رؤوس الأموال الكبيرة، سبب مخاطر الحياة، وبالرغم من ذلك، فإن المؤسسة الفردية تظل نموذج الأمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

2- مؤسسات شركات[2]:

أ- الشركات الأشخاص: المؤسسة الفردية لطبيعة ضيق النطاق لا تتعدى حدود دائرة معينة، كما أن الحالة الصناعية اليوم تتطلب إنشاء مؤسسات رؤوس أموالها طائلة يتعذر على الفرد أن يأتي بها كلها لهذا أنشأت الشركات وعظمت أهميتها في الحياة.

ب- الشركات التضامن: هي عقد بين اثنين أو أكثر يتفقان فيه على الاتحاد ويلزم جمع أعضائها بدون الشركة والتضامن من غير قيد أو حد، وغالبا ما يلجأ إليها أفراد العائلة الواحدة.

ت- شركات الوحيدة ذات المسؤولية المحدودة: يلجأ بعض المستثمرين إلى تكوين شركة ذات الشريك الواحد، كشخصية معنوية وذلك لتمتعها باستقلالها، وكذلك لتفادي الشريك أو المالك الوحيد من بيع ممتلكاته الخاصة في حالة الإفلاس مثلا.

---

[1]- محمد الصيرفي، **البرنامج التأهيلي للإعداد أصحاب المشروعات الصغيرة**، ط 2، مؤسسة دروس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص 87-88.

[2]- محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، ط 1، دار النشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 47-48.

ث- شركة ذات المسؤولية المحدودة: شركة لا يقل عدد الشركاء فيها عن اثنين ومن أهم خصائص هذا النوع:

- لا تنحل بسبب الأحوال الشخصية للشركاء (الإفلاس، وفاة ...).
- رأسمالها ليس مقسم إلى حصص ولا إلى أسهم.
- عدد الشركاء يكون محدودا بموجب القانون، وكذلك الحد الأدنى لرأس المال.
- المسؤولية محدودة للشركاء حيث أنهم لا يتحملون الخسائر إلا في حدود حصصهم في رأس مال.

المطلب الثالث: بيئة المؤسسات الصغيرة

إن أي منظمة لا توجد من فراغ، وإنما تنشأ في البيئة التي تعمل فيها وتمدها بالموارد وتضع عليها في نفس الوقت العديد من القيود، وإذا كان لأي منظمة أن تحقق نجاحات معينة في السوق الذي تعمل فيه، فإن عليها دراسة البيئة ورصد كافة التغيرات التي تحدث فيها ومعرفة تأثيرها على مسار المنظمة والعمل على تكييف مع المتغيرات التي تحدث فيها.

وتواجه المنظمات على اختلاف أنواعها فرعين من البيئة، البيئة الخارجية وهي التغيرات التي تحدث خارج نطاق المنظمة وبعيدا عن سيطرتها ومن ثم فإن التأثيرات التي تحدثه المنظمات على البيئة هو تأثير محدود نسبيا وعليها أن تتكيف مع هذه التغيرات وتضع الخطط التي تلاءم معها، والثانية هي البيئة الداخلية وهي كافة المتغيرات التي تحدث داخل المنظمة وللأخيرة قدر كبير على هذه المتغيرات.

أولا: خصائص البيئة للمؤسسات:

إن البيئة تتصف بهذه خصائص، يجب على المنشآت أن تتخذها في حساباتها عند دراستها لهذه البيئة، ومن ضمن هذه الخصائص[1]:

1- **التعدد:** تتسم بيئة الأعمال بتعدد وكثرة المتغيرات التي تؤثر على أداء المؤسسات، فالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدولية والقانونية والتكنولوجية هي فقط جزء من المتغيرات التي

[1]- محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، **مقدمة في الأعمال**، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 105.

تؤثر على دنيا المنشآت ومن ثم فإن هذه المنظمات يجب أن تدرس تأثير كل متغير من هذه المتغيرات على استراتيجياتها وخططها دون إغفال لأي منها.

2- **التعقد:** بالإضافة إلى تعدد وكثرة المتغيرات التي تعمل في ظلها مؤسسة فإن هذه المتغيرات معقدة في تأثيرها على عمل المؤسسة، فالمتغيرات الاقتصادية على سبيل المثال يمكن أن يتم تحليلها على مستوى البيئة المحلية وأيضا على مستوى البيئة الدولية ثم يمكن أن يتطرق التحليل على مستوى الصناعة معنية[1].

وعلى جانب آخر فإن هناك بعض المتغيرات الداخلية والتي تتفاعل مع المتغيرات الخارجية ومن ثم فإن تأثير المتغير يكون أكثر تعقدا على المنظمة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن عنصر الزمن يؤثر على درجة تعقد المتغيرات، حيث أن رصيد المتغيرات التي تحدث في البيئة يكون أكثر فاعلية في الزمن القصير، وتقل القدرة على التنبؤ في الأجل الطويل، مما يزيد من احتمالات الخطأ في رسم السياسات والاستراتيجيات التي تأخذ هذه المتغيرات في الحسبان.

3- **الارتباط:** يلاحظ أن هناك ارتباط قوي بين متغيرات بيئة المؤسسات مما يزيد من درجة تعقد التحليل المطلوب، فالتغيرات التي تحدث في عناصر البيئة الاقتصادية قد تكون مرتبطة ببعض متغيرات البيئة الاجتماعية، فانخفاض الدخل القومي أو متوسط دخل الفرد كمتغير اقتصادي يرتبط بالتغيرات التي تحدث في البيئة الاجتماعية مثل مستوى التعليم، دور المرأة ... وهكذا، وكذلك تؤثر على التكنولوجية التي تعمل الصناعات في ظلها[2].

[1]- محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، **مقدمة في الأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2]- نفس المرجع، ص 106.

4- **الاستمرارية:** إن تأثير متغيرات البيئة الخارجية على منظمات يتسم بالاستمرارية، ولهذا فإن هذه المنظمات تعمل في ظل بيئة ديناميكية تتسم بالتغيرات المستمرة في عناصرها مما يستلزم أن تكون عملية تحليل البيئة عملية مستمرة تأخذ في الاعتبار التغير المستمر في عناصرها[1].

ثانيا: عناصر ومكونات بيئة المؤسسات:

تتمثل بيئة المؤسسات في العديد من المتغيرات التي تكون في مجموعها القوى والمنشآت الخارجية والتي تؤثر على أنشطة وعمليات المنظمة، وتتعدد المستويات التي تشملها البيئة الخارجية من حيث تأثيرها على عمل المنظمات.

ويمكن تقسيم عناصر البيئة الخارجية إلى نوعين أساسيين وهما[2]:

- عناصر البيئة الخارجية العامة والتي تتأثر بها جميع المنظمات على اختلاف طبيعة عملها مثل: المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والفنية، والسياسية ... إلخ.
- عناصر البيئة الخارجية الخاصة وهي تلك المتغيرات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة عمل ومن حيث تعدد المستويات والاختلاف في التأثير يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من البيئات وهي:

1- عناصر البيئة الكلية.

2- عناصر البيئة الصناعية.

3- عناصر البيئة التنافسية.

ونلاحظ أن هذه العناصر تتدرج من حيث التأثير على أداء وعمليات المنظمات فبداية تواجه المنظمات بالمتغيرات التي تحدث في البيئة التنافسية وتؤثر على وضعها التنافسي وهم المستهلكين (السوق) والمورد بناء الموزعين والمنافسين ثم ينتقل التأثير إلى مستوى أوسع وهو مستوى الصناعة وتتأثر المنظمة بهيكل الصناعة والظروف الحاكمة لها وسلوك وأداء الصناعة، وفي نهاية فإن المنظمة شأنها في هذا الشأن كافة المنظمات الأخرى، تتأثر بما يحدث في بيئة الكلية من المتغيرات.

---

[1]- محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، **مقدمة في الأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2]- نفس المرجع، ص 106.

ويوضح **الشكل (01-01)**: متغيرات بيئة المؤسسات

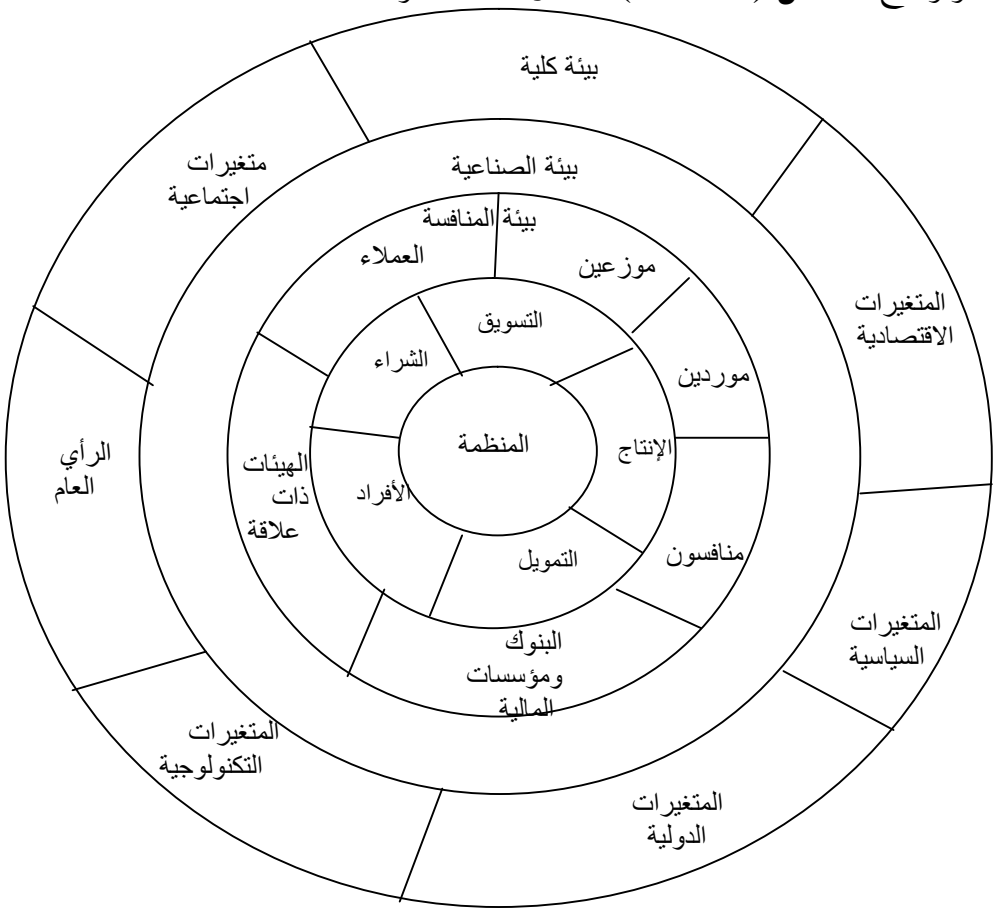

المصدر: محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، **مقدمة في الأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص 106.

ويلاحظ أن دراسة عناصر البيئة ورصد التغيرات فيها من الأهمية بمكان لأي منظمة حيث تمكنها هذه الدراسة من معرفة تأثير هذه المتغيرات على مستقبل وقرارات المنظمة، ويأتي هذا التأثير في أحد اتجاهين:

1- **الفرص**: فقد يكون التغير في اتجاه إيجابي على عمل المنظمة ويمثل بالنسبة لها فرصة ينبغي اقتناضها، ونعني الفرصة أوضاع أفضل للمنظمة ومجال يمكن أن يحقق فيه ميزة تنافسية معينة[1].

2- **التهديدات**: وتعني أن التغيير في عنصر من عناصر البيئة قد يكون له تأثير سلبي على المنظمة ويمثل تهديدا أو مشاكل وأضرار ينبغي على المنظمة تفاديها أو التعامل معها[2].

[1]- محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن، **مقدمة في الأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2]- نفس المرجع، ص 108.

المبحث الثاني: وظائف المؤسسات الصغيرة وخصائص والأهمية

كما أشرنا سالفا فإن هدف المؤسسة هو إشباع احتياجات عملائها وأسواقها عند مستوى مرضي من الأرباح، ويتم ذلك من خلال قيامها بتوظيف الموارد المختلفة للحصول على السلع والخدمات المطلوبة (مخرجات)، ويتم تحقق هذا من خلال أداء مجموعة من الوظائف داخل المؤسسة لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث أهم وظائف المؤسسات والتي تتضمن التسويق، الإنتاج والأفراد ووظيفة الشراء والتخزين...إلخ، بالإضافة إلى ذكر أهم خصائصها وأهميتها المرجوة.

المطلب الأول: وظائف المؤسسات الصغيرة:

1- الوظيفة التسويقية:

تعتبر وظيفة التسويق من أهم الوظائف الإدارية لأي مؤسسة ومحددة لنجاحها، فقدرة أي منظمة على إنتاج السلع وتقديم الخدمات تكون محدودة ما لم يصاحبها جهدا تسويقيا فعالا، يساعد على تحديد احتياجات المستهلك وزيادة المبيعات والربحية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها[1].

2- وظيفة العمليات والإنتاج:

وهي تشمل خلق وتحقيق الشيء الذي تقام المؤسسة لتحقيقه، فبالنسبة لمنظمة الأعمال الصناعية، حتى تبقى حية، يجب أن تنتج السلعة أو تقدم الخدمة التي تحقق منها الربح وإلا تنقرض، والمؤسسة الحكومية المسؤولة عن جباية الضرائب أو تنظيم الاقتصاد أو تحقق الأمن ... إلخ، يجب أن تقوم بفعليات لتحقق ذلك، وألا تعتبر مقصرة، والمؤسسة الدينية سبب أن تمارس أنشطة تتعلق بتقرير الاتجاه حتى تبرز وجودها[2].

3- وظيفة الأفراد:

وتتعلق بتوفير الجهد البشري الضروري للعمال[3].

---

[1]- محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن، **مقدمة في الأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[2]- سعاد نائف برنوطي، **الإدارة أساسيات إدارة الأعمال**، الطبعة 04، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 182.

[3]- نفس المرجع، ص 182.

4- وظيفة الشراء والتخزين:

إن إجراءات الشراء يمكن أن تكون عملية غاية في البساطة، فعملية الشراء تبدأ عندما يرسل رؤساء الإدارة الأخرى أو من يملك سلطة إرسال، إذنا إلى إدارة الشراء لتنفيذ طلبية معينة، فتقوم إدارة الشراء بإرسال استفسار إلى قائمة الموردين الذي تم اختيارهم تتولى تقييم اقتراحاتهم اختيار أفضلهم، ثم إصدار أمر الشراء الذي يتضمن شروط التعامل أما وظيفة التخزين هي احتفاظ (بالأشياء) لحين الحاجة إليها، وإذا أخذا مشروع صناعي كمثال- باعتباره يتضمن معظم أنواع التخزين مقارنة يمكن تقسيم هذه الأشياء إلى[1]:

1- خامات والمواد الأولية.

2- الأدوات وقطع الغيار.

3- المواد المعنية (المساعدة) والمهارات الصناعية.

4- الأجزاء المصنوعة أو المنتجات غير التامة.

5- الأدوات الكتابية والمكتبية.

6- العبوات.

7- المنتجات تامة الصنع.

5- **وظيفة التمويل**: وتتعلق بتوفير الأموال الضرورية للحصول على الموارد المختلفة[2].

6- المعارف والمعلومات: وتتعلق بالحصول على المعارف والمعلومات الضرورية لإقامة المؤسسة وتشغيلها[3].

7- الإدارة: وتتعلق بالحصول على الموارد والإشراف على حسن استخدامها.[4]

[1]- محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن، **مقدمة في الأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص 249.

[2]- سعاد ثائق برنوطي، **الإدارة أساسيات إدارة الأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[3]- نفس المرجع، ص 183.

[4]- نفسه، ص 183.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة.

تتميز المؤسسة الصغيرة بجملة من الخصائص تقوم بها المؤسسة المصغرة فهي لا تتطلب مهارات حالية لإدارتها:

أولا: خصائص المؤسسات المصغرة: تتمثل خصائص المؤسسات المصغرة على مستوى الكلي فيما يلي:[1]

1- لها حجم صغير سببا في الصناعة التي ينتمي إليها:

تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها في الصناعة فهي تكون في غالب الأحيان في قطاع النسيج وتفصيل الملابس وفي قطاع الخشب، الأثاث، الجلود.

2- تعتمد هذه المؤسسات بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال:

ما يلاحظ على هذا النوع من المؤسسات أنه يعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي والقروض المقدمة من الأصدقاء أو أفراد العائلة أي أن الاعتماد على التمويل البنكي ضعيف، وهذا راجع إلى:

- عدم القدرة على تقديم ملفات مشاريع تخضع للشروط المطلوبة.
- عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القرض.

3- تكون هذه المؤسسات محلية إلى حد كبير من المنطقة التي يعمل بها:

يتميز هذا النوع من المؤسسات كذلك بالتمركز أي محدودية المساحة، التي تنشط فيها وتكون في الغالب مرتبطة ارتباط مباشرا بالمستهلك لا تقوم بإنتاج سلع استهلاكية إلا أن هناك عدد قليل من المؤسسات تنشط في مجال الإنتاج بسلع إنتاجية أو جزء من منتج معين، لكن هذا يمنع من وجود ورشات تنتج أحيانا قطع غيار بديلة لتلك القطع المستوردة، وخلاصة القول هي أن الارتباط المباشر بينها وبين المستهلك جعلها ذات طابع مركزي أو محلي.

[1]- خباية عبد الله، **المؤسسات المصغرة المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة، الإسكندرية، 2013، ص 53-54-56.

4- الخصوصية الإدارية والتنظيمية للمؤسسات الصغيرة:

تتميز المؤسسات الصغيرة بخصائص عديدة، على المستوى الكلي كما رأينا في الفصل السابق، كما تتميز أيضا بجملة من الخصائص على مستواها الجزئي أي فيما يخص الإدارة والتنظيم والأنشطة المختلفة التي يقوم بأدائها، وسوف نحاول في هذا الفصل التعرف على هذه الخصائص وتحليلها حتى نقف على أهم ما يميز المؤسسات المصغرة عن المؤسسات الضخمة من الناحية الإدارية والتنظيمية.

ثـانيــا: خصائص الوظيفة الإدارية في المؤسسات المصغرة (على المستوى الجزئي).

تتمثل خصائص المؤسسات كما هو معلوم ومتفق عليه بين مختلف علماء ومفكري الإدارة فإن الوظيفة الإدارية تتكون من خمس عناصر أساسية هي: التخطيط، التنظيم، القيادة، التنسيق، والرقابة ولكن إذا تكلمنا عن هذه الوظائف داخل المؤسسة الصغيرة فهل توجد هناك خصوصية؟ وهذا ما سنتعرف عليه من خلال النقاط التالية:

1- التخطيط في المؤسسات الصغيرة:

بصفة عامة التخطيط يشتمل على التنبؤ، تحديد الأغراض والأهداف، صياغة السياسات، بناء البرامج، وضع الجداول، تحديد الإجراءات ووضع الميزانيات[1].

وفيما يخص المؤسسات الصغيرة فإن هذه المهمة يقوم بها المالك/ المدير أو أحد من أفراد العائلة المالكة "مجلس العائلة" وتكون في كثير من الأحيان متسمة بشيء من العشوائية وعدم الاعتماد على أسس عملية في التنبؤ بالمستقبل "الاعتماد على السلاسل الزمنية في الشركات الكبرى" كما أن تحديد الأهداف المستقبلية لا يكون مدروسا بشكل موضوعي، إلا في بعض الأهداف المستقبلية لا يكون مدروسا يشكل موضوعي، إلا في بعض المؤسسات التي تكون موجهة بطريقة حديثة وتكون عملية وضع الميزانيات الخاصة بالأعمال المستقبلية المختلفة مستمد بشيء من الارتجالية وهذا لافتقار معظم هذه المؤسسات إلى نظام محاسبي ونظام تسيير مالي دقيق كما هو في الشركات الكبرى.

[1]- خباية عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آسو لتحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص 54.

2- التنظيم في المؤسسات الصغيرة:

لا تعتمد المؤسسات الصغيرة على كثافة التنظيم المستمر بالتعقيد البروقراطي الذي يتطلب مستويات متعددة مثلها نجد في المؤسسات الكبيرة الذي قد يكون عنصر معرقل للتسيير الحسن للتنظيم وتتميز هذه المؤسسات بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المؤسسة من خلال التقارب أو الاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المؤسسات أو العاملين لديها، ويكون لهذا التقارب داخل منشآت الأعمال الصغيرة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العامل وأيضا تتحقق في هذه المؤسسات علاقات شخصية في المحيط الخارجي التي تنشأ بين صاحب أو مدير المؤسسة الصغيرة والعملاء وكذلك مع بيئة المحيط لها ويكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المؤسسة بل تنميتها أيضا.

أما فيما يخص تفويض السلطة داخل المؤسسات الصغيرة فإن هذه السلطة عادة ما تكون مركزه في أيدي المالك "المدير"[1].

3- القيادة في المؤسسات الصغيرة:

على مستوى المؤسسات الصغيرة تكون القيادة مركزة في شخص المالك، ومن إن كان هناك تعيين لمدير ما، فإن هذه الأخيرة لا تكون له السلطة التامة في التصرف بأصول المؤسسة وعمالها وحتى بعض الأوامر والقرارات الروتينية قد تكون حملات من طرف المالك، وبالتالي شكل ما يسمى "السلطة الأبوية"[2].

4- التنسيق في المؤسسات الصغيرة:

هناك آليات تنسيق خاصة تتميز بها المؤسسات الصغيرة، كما اقترح hinlzberg , 1989 فهناك خمس آليات للتنسيق على مستوى المؤسسة أبسطها هو التعديل أو التكيف المتبادل ajustement mutvel الذي يعتمد على التوافق بين العاملين والاتفاق على كيفية أداء الأعمال والتنسيق فيما بينهم[3].

5- الرقابة في المؤسسات الصغيرة:

في المؤسسات الكبرى تكون الرقابة مشتملة على استخدام معايير الأداء بشكل علمي: القياس والتفسير ومن ثم تصحيح مسار العمل، لكن في المؤسسات الصغيرة فإن الرقابة بصفة عامة تكون بشكل

[1]- جناية عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آسو لتحقيق التنمية المستدامة**، مرج مسبق ذكره، ص 54.

[2]- نفس المرجع، ص 55.

[3]- نفسه، ص 55.

فردي يقوم بها المالك بالاعتماد على الملاحظة والتواصل المباشر، مع العمال وتصحيح مسار العمل يكون مرنا ولكنه غير فعال في بعض الأحيان لعدم اعتماده على أسس علمية وهذا راجع أساسا لاعتبارات التكلفة التي قد تتحملها المؤسسة الصغيرة فيها لو اتبعت نظام الرقابة المبني على أسس التكنولوجية الحديثة[1].

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة.

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات، ولعل أهميتها تكمن في النقاط التالية[2]:

1- استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات.

2- إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة والنائية.

3- تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية، ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن.

4- تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل.

5- مساهمة هذه المؤسسات في الحماية على البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى.

6- كما أن قطاع المشاريع المصغرة يكمن في قدرة هذا القطاع على الإسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها دعم النمو الاقتصادي والازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية وتوفير فرص العمل ومكافئة البطالة[3].

7- تشجيع روح الابتكار والإبداع والاقتراحات وجذب الاستثمارات الأجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتعزيز القدرة التنافسية[4].

---

[1]- خباية عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آسو لتحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2]- نفس المرجع، ص 35- 36.

[3]- عبد الله القهيوي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، طبعة 01، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 27.

[4]- نفس المرجع، ص 27.

المبحث الثالث: عوامل انتشار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والعراقيل التي تواجهها في الجزائر

إن أهمية والدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في طرفها الاقتصادي والاجتماعي الحالي، لما تشكله من مصدر أساسي للحد من البطالة وترقية الصادرات، وتحقيق الاكتفاء المحلي، كما تعتبر أداة فعالة في التنمية المحلية والتوازن الجهوي واستقرار السكان.

وهذا ما أدى إلى إنشاء وانتشار المؤسسات الصغيرة في الجزائر إلا أنها في نفس الوقت تواجه مجموعة من صعوبات، تحد من إمكانية انطلاقها لذا وتعتبر التعرف عليها ضروري لإيجاد أفضل السبل والوسائل لمعالجتها.

المطلب الأول: كيفية إنشاء المؤسسات الصغيرة "المراحل":

قد يلجأ الفرد أو الأفراد المعنيين إلى إنشاء مشروع بدل اللجوء إلى شراء مشروع جاهز إلا أنه يوجد لكل منها مزايا وعيوب خاصة وسيتم التطرق لها لاحقا.

أولا: خطوات تأسيس مؤسسة صغيرة:

1- تحديد طبيعة عمل المؤسسة، واختيار الموقع المناسب من حيث القرب من الموردين والمواد الخام والحلقات التوزيعية الأخرى وغيرها.

2- دراسة الجدوى الاقتصادية وتحديد رأس المال اللازم، ووضع إستراتيجية تسويقية.

3- اختيار الشكل القانوني للمشروع ومراجعة الجهات المعنية بالترخيص للحصول على الموافقة لمزاولة العمل.

4- اختيار الاسم التجاري، ووضع التنظيم الداخلي والتسهيلات المادية للمشروع ومصادر رأس المال، واختيار التأمين الملائم.

5- تعيين الموظفين وتأمين مخزون افتتاحي لبدء العمل.

6- الإعلان عن المشروع وبدء العمل مع مراجعة دورية الأخطاء خلال تقديم السلع والخدمات للجمهور، مع مراعاة تقدير التدفقات المالية وكذلك مواكبة التكنولوجيا السائدة[1].

[1]- جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 72.

ثانيا: مزايا تأسيس مؤسسة صغيرة:

فمن أهم المزايا التي تنتج عن تأسيس مشروع صغير ما يلي[1]:

1- تجنب السمعة السيئة السابقة لبعض المشاريع.

2- وجود أفكار جديدة وإيداعات تستحق بدايات جديدة ولصعوبة تحقيقها شراء مشروع قائم.

3- الشعور بالملكية الشخصية للمشروع وبالتالي اتسام طريقة العمل بالخصوصية، بحيث أن الملك سيسعى إلى بذل أقصى جهوده من أجل إنجاحه وإثبات وجوده في السوق الذي يعمل فيه.

ثالثا: عيوب تأسيس مؤسسة صغيرة:

هناك عديد من المساوئ التي قد تنتج من تأسيس مشروع جديد والتي سيتم اشتقاقها مما سبق ذكره ويمكن إدراج أهمها كما يلي[2]:

1- كلفة المكائن والمعدات الجديدة التي سيتم شراؤها للبدء بالعمل مقارنة بتكليف المكائن والمعدات المستعملة في حالة شراء مشروع قائم.

2- مدى توفر القدرات والمهارات المطلوبة للعمل.

3- إمكانية بناء علاقة جيدة مع الموردين من أجل توفير المواد بالسعر والكمية والجودة المناسبة وخاصة في أوقات الندرة النسبية، عدا الخصومات والتسهيلات التي سيتم الحصول عليها.

4- أثر المنافسة في السوق ومدى استجابة المنافس الجديد، وإمكانية الحصول على حصة تسويقية مناسبة والذي قد يؤدي إلى انخفاض حجم المبيعات والأرباح، وقد ينتهي الأمر بالخروج من السوق في النهاية.

5- كون الموقع الذي تم اختياره غير ملائم لممارسة هذا العمل التجاري.

6- الاسم المعروف وبناء (السمعة التجارية)، حيث أن عملية تحويل أنظار المستهلكين للمشروع الجديد عملية صعبة ومكلفة.

---

[1]- جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2]- نفس المرجع، ص 77.

المطلب الثاني: عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة في الجزائر.

من بين العوامل التي تساهم في انتشار وتوزيع المؤسسات الصغيرة هي:

أولا: العوامل الخاصة:

1- عدم رغبة الكثير من الأفراد في الوقت الحاضر في العمل لدى الشركات الكبرى:

وذلك لأنهم يشعرون بضآلة دورهم فيها، وذلك عكس الحال في المؤسسات الصغيرة حيث كثيرا ما ينظر إلى العاملين على أنهم ملاك لهذه المؤسسات، فمثلا كثيرا ما تقوم الشركات الصغيرة بإشراك العاملين في رأس المال أو أرباح المؤسسة، وذلك بهدف زيادة انتمائهم إلى هذه الشركات، وهذا يعكس المؤسسات الكبيرة التي يحس العاملون بها على أن جهودهم تذهب لإفادة غيرهم وأنهم لا يملكون القرارات الصادرة من إدارة هذه المؤسسات حيث دورهم يقتصر في تنفيذ السياسات والقرارات الصادرة من الإدارة ولا يملكون الرد والاقتراح ولا التقويم، إذا ما كان هناك انحراف في تسيير هذه الشركة فهذه الأسباب تجعلهم لا يحسون بمصير مؤسستهم فتموت لديهم روح التضحية والمبادرة بعكس المؤسسات الصغيرة التي يكون فيها الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال والاستشارة متوفرة، فإن العمال يحبون بنوع من الثقة لديهم، وبالتالي يقومون ببذل الجهود التضحية من أجل إنجاحها فترتفع بذلك مردودية هذه المؤسسات وتقوي ربحيتها ومنه التوسع في نشاط وإيجاد فرص عمل جديدة[1].

2- مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار:

إن سرعة الاتصال بين قسمي التسويق والإنتاج نظرا لصغر حجم العملية الإنتاجية بالمؤسسة الصغيرة وهذا عكس المؤسسة الكبيرة، أي قسم الإنتاج يقوم بعملية الإنتاج دون مراعاة الطلب واحتياجات قسم التوزيع، فلا ربما أنتج منتجات غير مطلوبة في الوقت أو ربما أنتج كميات كبيرة زائدة عن حاجات قسم البيع فيتكدس الفائض ويصبح عبء على المؤسسة إذن فسهولة الاتصال بين القسمين توفر إلى المؤسسة مرونة وسرعة في اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المحدد، والمتعلقة بالكميات المنتجة، النوعية المطلوبة وكذا في تحديد أسعار البيع، التي تتماشى مع متطلبات السوق، تكون هناك دراسة تنسيقية خاصة

[1]- فراجي بلحاج، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص 257.

بالإنتاج والتوزيع، وكذا التموين، فربما التموين قام بشراء كميات غير مطلوبة في عملية إنتاج المؤسسة يتخذ بها عدة سنوات وتكون بذلك أموال مجمدة دون إحداث أو جلب لأي إيرادات للمؤسسة[1].

3- قلة رأس المال المستثمر:

من بين الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انتشار المؤسسات هو بساطة رأس المال المستثمر في المشروع الصغير، حيث أن من أجل إقامة مشروع صغير يكفي جمع قليل من المال لإقامة مؤسسة، كما يمكن لمجموعة قليلة من المستثمرين الالتقاء على تكوين مشروع لجمع أموالهم المتوفرة لديهم من ادخاراتهم السابقة وذلك قصد النشاط الاجتماعي في إنتاج منتوج معين إذ أن قلة رأس المال المستثمر يجعل الكثير من الناس يهتمون بالاستثمار في مجالات شتى مما يسهل عملية إقامة المشروعات الصغيرة في كل مكان حسب الاحتياجات وهذا عكس الصناعات الكبيرة التي تكلف كثير من التجهيزات كالكهرباء، الماء، الطرقات،... إلخ، والتي لا يمكن للفرد البسيط القيام بها.

وبالتالي فإن انتشار رأس المال يجب أن يعطي له الدراسة والأولوية من أجل الانتشار في مكان مناسب ومنه يقوم بتوظيف اليد العاملة الموجودة في تلك المنطقة فقط[2].

ثانيا: العوامل العامة.

1- المؤسسات الصغيرة تهتم بكل النشاطات:

إن من بين ما يميز المؤسسات الصغيرة عن المؤسسات الكبيرة هو كونها تهتم بكل أشكال النشاطات "فلاحية، صناعية، خدماتية، ... إلخ"، فهي إذن يمكن أن تنشأ في أي مكان مهما كانت مميزاته وخصائصه "الريف، المدينة" صغيرا أو كبيرا، أهل بالسكان أو عكس ذلك، فهي تلبي كل من له رغبة في الاستثمار.

فمشروع مصغر لـ 10 إلى 15 عامل منتشرة في القرى والأرياف والمداشر حسب طبيعة كل منطقة يمكن أن بدر دخلا كبير لميزانية الدولة عن طريق الجباية والضرائب، ويساهم مساهمة فعالة في التشغيل والحد من البطالة وتحريك عجلة التنمية المحلية والحد من ظاهرة النزوح نحو المدن الكبرى ويؤدي

[1]- فراجي بلحاج، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 257.

[2]- نفس المرجع، ص 258.

أيضا إلى إحداث التوازن الجهوي وتحقق الرفاهية ورفع المستوى المعيشي بشكل شامل على عكس المؤسسات الكبرى التي لا يمكن أن تقام إلا في المناطق الكبرى تتوفر فيها كل المرافق الضرورية لنشاط تلك المؤسسة، وإذا أقيمت في مدينة فإنها سرعان ما نؤدي إلى خراب الأرياف والقرى المحيطة بها وهجرتها إلى المدينة وتركها لكل نشاطاتها المعهودة، مما يجعل الكثافة السكانية تزداد في المدن قبول الضغط عليها وتحدث أزمة للسكان وغلاء أسعار السلع نظرا لقلة عدد منتجاتها وارتفاع عدد المستهلكين، وهذا ما حدث تماما في الجزائر غير أن اهتمام الجزائر بهذه المشروعات الكبرى وتمركزها في المدن التي لها موقع استراتيجي واهتمام المواطن بالصناعة وإهمال للفلاحة التي هي أساس الاقتصاد الجزائري في الحدث الذي تمر به الجزائر.

فلو كان اختيار الجزائر في البداية واهتمامها بالمؤسسات الصغيرة لكان الآن أحسن بكثير مما هو عليه، ولكانت الجزائر من أقوى الدول اقتصاديا واجتماعيا، فلو فرضنا أن في الجزائر عدد البطالين هو 3000000 بطال لكانت كل ولاية من البطالين في معدل تقدر بـ 3000000/48=62500 بطال، وفرضنا أن عدد البلديات في كل ولاية 40 بلدية فتكون لدينا حصة كل بلدية تقدر بـ: 62500/40=1562 بطال، فيفتح مجال الاستثمار وتشجيعه والوقوف إلى جنبه من طرف الحكومة في كل المجالات حسب طبيعة كل منطقة، عن طريق إنشاء مؤسسات صغيرة بمعدل 30 عامل في كل مؤسسة لكانت حصة كل بلدية من عدد المؤسسات هي 1562/30=52 مؤسسة صغيرة، إذ من السهل جدا أن يكون المعدل في كل بلدية هو 52 مؤسسة مصغرة فتكون بذلك قد قضينا على ظاهرة 3 ملايين بطال وساهمنا مساهمة فعالة في رفع الناتج الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي واستغناء عن التبعية للخارج وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الأمني والانتعاش في كل المجالات[1].

2- المؤسسات الصغيرة لا تتطلب يد عاملة ماهرة:

كذلك لعل من الأسباب التي تساهم في انتشار وتوزيع المؤسسات الصغيرة هي أنها لا تتطلب أيدي ماهرة ومختصة ومتكونة تكوينا عاليا، فهي إذن تتطلب أيدي عاملة بسيطة إلى الحد الذي تفتقد فيه الأهلية لممارسة أي نشاط، وإنما بسيطة إلى الحد الذي يمكنها فيه القيام بالأشغال والأعمال التي تتطلب

[1]- فراحي بلحاج، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها بعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 258- 259.

منها تلك المشاريع، فيكفي قليل من المعرفة ويسر من التجربة والخبرة للقيام بالعمل لهذا لا يجعلها تفكر في الاستثمار في الموارد البشرية ولا تسديد النفقات العالية في ذلك مما يسهل عليها عملية التوسع والاستثمار وإقبال المستثمرين على هذه المشاريع وهذا عكس المشروعات، والمؤسسات الكبرى التي تتطلب كفاءة عالية وحنكة وتجربة طويلة في الميدان، لأنها تقوم نشاطات تستلزم الدقة في التنفيذ مما يحتم عليها إنفاق الأموال الطائلة من أجل تكوين مستخدميها في مجال نشاطاتها، فمثلا مؤسسة الصناعة الإلكترونية سيدي بلعباس لا توظف أي كان من العمال ما لم يحمل من الشهادات والمؤهلات التي تسمح له بذلك ومثل هذه النفقات لا يمكن أن يتحملها الخواص، لذلك هم يبتعدون عن الاستثمار في المشاريع الكبرى ويفضلون المشاريع المصغرة من أجل اختصار الوقت والجهود واقتصاد الأموال لتأهيل المستخدمين مما يرفع عدد الاستثمارات الموجهة للقطاع الصغير، ومنه حتما نزيد في رفع الطلب على الأيدي العاملة[1].

3- سهولة إقامة المشروعات المصغرة:

إن إقامة مشروعات صغيرة هو أسهل بكثير من إقامة مشروعات أو مؤسسة كبيرة، ذلك لأن هذا الأخير يتطلب تهيئة الأراضي اللازمة لبناء المؤسسة من دراسة للتربة والحفر وإعداد الهياكل القاعدية من تعبيد الطرق وحفر قنوات تمرير الغاز والكهرباء والماء، وكذا تهيئة الأراضي بما يتناسب مع حجم المشروع، ثم إقامة البنايات الضخمة لاحتواء الآلات والمخازن المعدة لذلك، بإضافة إلى المستلزمات الأخرى، وكل ذلك يتطلب أموال ضخمة لهذه التهيئة مما يثقل كاهل المستثمر في هذا المجال[2]، بينما المشروعات الصغيرة لا تتطلب كل هذه التكاليف الباهظة.

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة في الجزائر جملة من التحديات المختلفة مما يجبر عددا منها على إنهاء نشاطها، وتعمل الدولة الجزائرية على التعرف على هاته المعوقات بهدف الحد منها ومساعدة المؤسسات الصغيرة على تجاوزها، ومن بين هذه العراقيل نذكر منها:

[1]- فراحي بلحاج، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها بعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 255.

[2]- نفس المرجع، ص 256.

1- عراقيل متعلقة باليد العاملة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحدي توظيف اليد العاملة غير المتوفرة وهذا التحدي يشمل القطاعين الخاص والعام، بمؤسسات الخاص فإن المؤسسات المتوسطة هي الأكثر عرضة لهذا التحدي بينما المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالقطاع العام هي من يواجه هذا التحدي، وتشكل أنشطة المناجم، الكيمياء والبلاستيك مجالات التوظيف أصعب.

بالإضافة لعدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات، حيث يتميز العمال في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة، والمبرر هو صغر فنادرا ما تعتمد هاته المؤسسات على مخططات لتنمية معارف مستخدميها ويرجع السبب في ذلك لتكلفة عملية التكوين[1].

2- العراقيل التمويلية:

غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر هو ما جعل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل وفقا لنماذج التسيير التقليدي وبموارد ضئيلة، ما صعب عليها الأمر فمن جهة لا يمكنها اللجوء إلى السوق المالي ومن جهة أخرى البنوك التي تصعب عليها الأمر من خلال كثرة الضمانات بالمنح والقرض، ويرجع تردد البنوك في تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تراها هشة كون منحها قروض يعتبر مخاطرة كبيرة نتيجة لعدم ثقتها في دراسات الجدوى التي تقدمها هذه المؤسسات، وتبقى أسعار الفائدة لهاته البنوك عالية بالنسبة لها.

بالإضافة لمشاكل التمويل المصرفي تصطدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمشاكل تمويل تتعلق بها يكون ذلك من خلال السحب الكبير للأرباح النقدية من المؤسسة، بالإضافة ضعف التمويل الذاتي لنتيجة محدودية المدخرات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء لحاجاتها التمويلية[2].

[1]- عبد العزيز قتال وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ملتقي يومي 07/06 ديسمبر 2017، ص 11.

[2]- عبد العزيز قتال وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

3- العراقيل التموينية:

إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذلك أن معظمها، يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة، فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية استيراد السلع الاستهلاكية سريعة النفاذ في السوق المحلية، الأمر الذي أثر على تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعاني من مشكل خفض التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة، وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية وذلك نتيجة مشاكل الصرف "خطر الصرف" والتذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية لهذا المجال[1].

4- العراقيل التجارية:

إن انعدام الخبرة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحول دون تموقعها في الأسواق الأجنبية، علاوة على ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، وذلك يترتب عنه ارتفاع التكاليف التسويقية، وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من التصدير[2].

5- العراقيل الجبائية:

بالرغم من سياسة الإصلاح الجبائي التي كانت من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء والعراقيل البروقراطية الكبيرة التي مست النظام الجبائي في السنوات السابقة، إلا أنه لا يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار والتدابير الاستثنائية، مما يخلق حالة من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام الآلي، وعدم قدرة الإدارة على الضريبة فكرة الزبونية في علاقاتها مع الغير، كما يضاف إلى ذلك أن المتعاملين يشتكون من ارتفاع اشتراكات أرباب العمل في صندوق الضمان الاجتماعي والتي تثقل كاهل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة[3].

6- صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم لإقامة المؤسسة:

ومن ثم إنجاز المشاريع والاستثمارية وتنميتها بسبب:

- طول مدة منح الأراضي "العقار" المخصصة للاستثمار.

---

[1]- عبد العزيز قتال وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2]- نفس المرجع، ص 12.

[3]- نفسه، ص 12.

- الرفض دون مبرر من كثير من حالات لعدد من الطلبات.
- ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملاءمتها.

7- العراقيل التنافسية:

إن عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير العالمية من حيث الجودة، جعل النتائج المنافسة محسومة للطرف القوي، مما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مؤهلة للمنافسة وإيجاد مكان لها في الأسواق الدولية في حال توجهها للأسواق الدولية، إضافة للانفتاح الاقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية وعدم باستحداث طرق وميكانيزمات لحماية المنتوج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية وانخفاض الأسعار[1].

8- صعوبات الإجراءات الإدارية والتنفيذية:

إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، فإن الإدارة في الجزائر لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية إذا تغلب عليها الروتين، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم ببطء كبير لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية عديدة، ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك:

- مشكلة الذهنيات أو العقليات إذ أنها لم تتهيأ بعد لاستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معه وفق متطلبات.
- سرعة حركة التقنيين وإنتاج النصوص، لم تواكبها حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية[2].

9- غياب نظام المعلومات:

إن غياب وضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير يجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هشة وغير قادرة على المنافسة خاصة في بداياتها مما يساعد على تنميتها وتطويرها[3].

---

[1]- عبد العزيز قتال وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 12

[2]- نفس المرجع، ص 13.

[3]- نفسه، ص 13.

خلاصـة:

إن تعريف المؤسسات الصغيرة ومقراتها بين الدول تعتبر مهمة معقدة حيث أن هذه المؤسسات ليست مفهوما مطلقا لكنها مفهوما نسبيا حيث أن معايير تعريف النطاق أو حجم الأعمال يختلف من دولة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال هناك من يعرفها على أساس أصول كلية أو حجم العمالة أو رقم المبيعات أو رأس المال المدفوع، وهناك دول يختلف التعريف لديها اختلاف القطاعات، كما هو أن الكثير من الدول تستخدم أكثر من مؤشرات في آن واحد، ويعتبر تحديد تعريف من الأولويات كل مهتم بقطاع المؤسسات الصغيرة وهو العامل الأساسي لوضع سياسات وتشريعات والبرامج والخدمات جيدة لهذا القطاع، كما أنه فرد أساسي لبناء قواعد وبيانات متسقة وموثوق بها ويمكن تحليلها وذلك لمساعدة كل الأطراف المعنية بالمؤسسات الصغيرة لفهم هذه المؤسسات وتقييم أثر التغيرات الخاصة لبيئة العمل عليها من خلال إجراء المشاورات ووضع حلول ملائمة.

كما أن الوقوف على خصائص التي تميز هذه المؤسسات ومختلف الأشكال التي تأخذها تمكنها من تأكيد على الدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يشرح لنا أسباب قدرتها على تكييف والمتغيرات الاقتصادية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيـد:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة تمثل طرحا يحتل أولوية على صعيد اقتصاديات الدول المتقدمة والناميـة علـى حـد سـواء بمـا في ذلـك الجزائـر، حيـث حضـيت باهتمـام مخططـي السياسـية الاقتصـادية والاجتماعية وذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، حيث أنها تساهم في الدخل الوطني بالإضافة إلى مساهمتها في القضاء على مشكل البطالة ومحاربة الفقر واستغلال المواد المحلية وعلى هذا الأساس اتخذت الجزائر العديد من الآليات والسياسات لدعم منظومة المؤسسات الصغيرة.

لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: أبعاد وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

قبل أن نلح في الموضوع المؤسسات الصغيرة للتنمية الاقتصادية، كان لزاما علينا أن نلقي نظرة على التنمية الاقتصادية، لإبراز تعريفها ومعانيها وعناصرها، ثم المقاييس وأهمية الاقتصادية لتحقيقها، كما تجدر بنا الإشارة إلى أن التنمية الاقتصادية مسؤولية المجتمع كله، من صناع القرار إلى المواطنين، وكل في موقعه، وإن دفع عملية التنمية في الجزائر تتطلب تفعيل كل الطاقات الداخلية، ضمن إستراتيجية تنموية شاملة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

هناك عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية نذكر منها ما يلي:

- هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة[1].
- كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة والتغير الهيكلي في الإنتاج[2].
- كما يعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية، الجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها الانطلاق نحو النمو الذاتي، وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلالها تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية في هيكل وتوزيع الدخل لصالح الفرد[3].

---

[1]– نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 499.

[2]– عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 17.

[3]– محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 55.

- تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة وإن كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع[1].

المطلب الثاني: عناصر ومقاييس التنمية الاقتصادية.

تتطلب التنمية الاقتصادية موارد مختلفة منها: موارد طبيعية وبشرية ورأس المال والتكنولوجيا، إذ أن الدول أقل تطور مثل الجزائر تحتاج فضلا عن هذه العناصر إلى تطوير مؤسسات الزاعمة للتنمية وتوفير شروط اجتماعية لذلك، ومن الأمور الأخرى التي تتطلبها التنمية الاقتصادية هي التأكيد من جانب الطلب والعرض في الإنتاج وأن يكونا كافيين فمن بين هذه العناصر نذكر ما يلي:

أولا: عناصر التنمية الاقتصادية.

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل، وهذه العناصر ستلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار وهي:

1- العمالة Employment.

2- رأس المال Capital.

3- الموارد الطبيعية Natural ressources.

4- الإدارة والتنظيم Administration and management.

5- التكنولوجيا Technology.

1- العمالة: إن الخبرة والكفاءة شرطان لابد منهما لكي يستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة، غير الماهرة أي التي لا قدرة لها على التعامل مع مكانة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية، ويظهر هذا واضحا في كثير من الجوانب التي تعاني البطالة وتوظيف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصا الصناعة والخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات ومدراء المصارف والأطباء.

[1]- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، د ط، 1988، ص 63.

2- رأس المال: والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كما ونوعا، كما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، إن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار وهذا الادخار بتشكيل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال ذلك لأن الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك[1].

3- الموارد الطبيعية: يعد هذا العنصر مساعدا، فهناك من الدول التي تمتلك الثروات الطبيعية لا لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كما هائلا من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان مازالت نامية.

4- الإدارة والتنظيم: يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع.

5- التكنولوجيا: أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات، ويظهر دور التكنولوجيا في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها وبعبارة أخرى فعناصر الإنتاج، الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات[2].

ثانيا: مقاييس التنمية الاقتصادية.

تتباين مقاييس التنمية الاقتصادية تبعا لتباين مفاهيم التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تحديد مفهوم التنمية المستخدم يعد نظرة أساسية لتحديد المقياس الملائم ومع هذا فإن وضع مقاييس للتنمية الاقتصادية قد يواجه جملة من الصعوبات يمكن إنجازها فيما يلي:

- نظرا لكثرة المتغيرات الاقتصادية التي تسهم في التنمية لذلك فالواجب الإلمام بها لبناء مقاييس حركية جامعة للتنمية.

- غالبا ما تتواجد متغيرات اجتماعية يصعب في الأساس قياسها كالتطور الحضاري والمؤسسي والعدالة الاجتماعية والتغير الهيكلي.

- لبناء مقاييس التنمية الاقتصادية فإن ذلك يتطلب قياس كل متغير لوحده ثم تجميع هذه القياسات على هيئة حزمة واحدة لصرف أهميتها داخل مفهوم التنمية الاقتصادية الذي تم الاتفاق عليه وبشكل عام فإنه يوجد مجموعة من مقاييس التنمية الاقتصادية المتعارف عليها وهي ممثلة في:

---

[1]- فارس رشيد البياني، **مفاهيم واتجاهات إستراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، ط 1، دار السواقي العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص 60 – 61.

[2]- نفس المرجع، ص 61.

مقياس نوعية الحياة المادية: إذا أخذنا بالاتجاه الذي أخذ به مجلس التنمية لما وراء ODC وهو الرقم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياة PQLI وهو عبارة عن تجميع لثلاثة من المؤشرات المتاحة والتي تعكس تنوع الحاجات والأساليب للإنسان وهي توقع العمر عند الميلاد ومعدل وفيات الأطفال ونسبة الأمية، حيث أن كل مؤشر منها خصص له قيمة مقياسية تبدأ من الصفر وحتى المائة وهي توضح أفضل وأسوأ الحالات ووفقا للحدود التي يعمل بها المقياس[1].

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية.

سنعرض فيما يلي أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية:

أولا: أهداف التنمية الاقتصادية.

تتمثل في زيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لصالح قطاع الصناعة والتجارة، وتلك الأهداف هي في واقع الأمر بمثابة علاج للمشكلات الناتجة عن الخصائص الأساسية التي تتمثل في اقتصاديات الدول الفقيرة وهي أنها:

- دول منتجة للمواد الأولية وعظمها قابل للنفاذ.
- تواجد ضغوط سكانية وارتفاع عدد المواليد.
- تمتلك موارد طبيعية لم يتم تطورها نظرا لضعف الاستثمارات خاصة بالبنية التحتية.
- العجز في رأس المال نتيجة ضعف التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدخرات.
- ميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها مما يجعل هذه الدول عرضة للتقلب الاقتصادي وتأثرها بالدورات الاقتصادية العالمية، هناك سياسات وإجراءات يتعين على الدول انتهاجها كأساس لتحقيق أهداف التنمية، حيث يرى الاقتصاديون أن وجود مناخ وبيئة مواتية لأي نشاط اقتصادي هي نتاج لمجموعة مكن السياسات التي تم حصر أهمها فيما يلي[2]:

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (النظريات، نماذج، إستراتيجيات)**، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص، ص 253-254.

[2]- سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية**، ط 1، دراسات ومفهوم شامل، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015، ص، ص 100-101.

– ترشيد السياسات المالية والنقدية وإدارة الدين الخارجي وخدمته وهي عناصر رئيسية وضرورية للنمو الاقتصادي الحقيقي المستمر (يعرف النمو الحقيقي بأنه معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد أثر التضخم)، وينبغي أن تهدف السياسات المشار إليها لزيادة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مشروعات تعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي على أن يصاحب ذلك وضع حزمة من التشريعات التي تعمل على بث الإحساس بالثقة لدى المستثمر الأجنبي مما يحول وظاهرة تهريب الأموال.

– تنمية الصادرات والتي يعدها الاقتصاديون بمثابة قاطرة النمو.

– وضع التشريعات اللازمة للحد من الاحتكارات وتحقيق مبدأ السوق الحرة على أسس اقتصادية سليمة ليتم معالجة سلبياتها من خلال تدخل الدول، توفر المنتجات بالمواصفات المطلوبة وبالأسعار المناسبة دون اجتراء على حق المواطن في اختبار المنتج الملائم وبالسعر المناسب.

– توفير البنية التحتية من مواصلات واتصالات، وطرق ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية بالقدر الذي لا يؤثر سلبا على الصناعة الوطنية القائمة.

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية.

تكمن الأهمية الكبرى للتنمية الاقتصادية لأي دولة في العالم بأنها من أهم الأدوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية أولا ثم التبعية بأشكالها المختلفة نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها، كما أن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الأفراد وتوفير فرص عمل لمن لا يعمل منهم وسينعكس ذلك بلا شك على المستوى الصحي والتعليمي لهم، كما تعمل التنمية الاقتصادية على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة، كما تعمل على تجسيد الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقرارها اجتماعيا وسياسي[1].

أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي، وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود، ولا نشك بأن لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية أو التي في طور

[1]– علي جدوع يخيتان الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، ط 1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 14.

النمو كبرى فائدة فيما يتعلق بتقليل الفجوة الاقتصادية بين هذه الدول وبين الدول المتقدمة أو المتطورة أو الصناعية، هذه الفجوة التي ما كانت لتوجد لولا وجود مجموعة من العوامل التي سادت في فترات معينة وما يزال بعضها سائدا ليقف عائقا أمام التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم، ومنها دول عالمنا العربي، من هذه العوامل ما هو اقتصادي بالدرجة الأولى كالتبعية الاقتصادية للدول الأخرى، وضعف البنية التحتية في مجالات الاقتصاد المختلفة أو عدم وجود الموارد الطبيعية المعززة للتنمية الاقتصادية وغيرها من العوامل، أو قد تكون عوامل غير اقتصادية يتعلق بالمجالات الديمغرافية والصحية والتعليمية وغيرها[1].

[1]- علي جدوع يخيتان الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المبحث الثاني: أبعاد وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أبعاد مختلفة تهدف من ورائها إلى تطوير اقتصاديات البلدان النامية، كما أنها تعتمد على مجموعة من الإستراتيجيات التنموية لذلك سنوضح ذلك مع التطرق لمختلف متطلباتها.

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية.

تتمثل متطلبات التنمية الاقتصادية في النقاط التالية[1]:

1- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

2- الإنتاج بالجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.

3- توفير الموارد البشرية المتخصصة.

4- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

5- توفير الأمن والاستقرار.

6- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

إن من أهم مراحل التنمية الاقتصادية هو التخطيط، لذا سنقوم بشرح هذه المرحلة الخاصة بمتطلبات التنمية خاصة في البلدان النامية، حيث نجد أن Tony Quicko قد وضع النقاط التي تتميز بها عملية التخطيط حيث يبدأ التخطيط من الاتجاهات والأهداف السياسية والحكومية ومحاولة تعريف التخطيط للأهداف السياسية وخاصة عندما تكون مرتبطة ارتباطا عضويا بالتنمية المستقبلية الاقتصادية[2].

تضع خطة التنمية الاقتصادية إستراتيجية يمكن عن طريقها إنجاز هذه الأهداف التي يتم ترجمتها في شكل مجموعة من الأهداف السياسية وخاصة عندما تكون مرتبطة ارتباطا عضويا بالتنمية، تحاول الخطة تقديم مجموعة من المبادئ والسياسات ذات الاتساق الداخلي، ويتم اختيار هذه المبادئ والسياسات كوسائل مثلى لتنفيذ الإستراتيجية وتحقيق الأهداف، وتكون هناك نية لاستخدامها كإطار يتم الاسترداد به بشأن القرارات اليومية، كما تشتمل الخطة على الاقتصاد بأكمله ومعنى الشمول هنا يتناقض مع مفهوم

[1]- فارس رشيد البياتي، **مفاهيم واتجاهات إستراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2]- بن عبو فاطمة، موليلط مليكة، **التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تيارت، 2014-2015، ص 41.

تخطيط القطاع العام أو أجزاء أخرى فقط من الاقتصاد القومي، ولضمان الأمثلة والاتساق نستخدم الخطة نموذجا للاقتصاد الكلي بقصد دعم الإسقاطات التي تتعلق بالآراء المستقبلية لاقتصاد الدولة، وتعطي خطة التنمية مدة زمنية محددة، فقد تكون خمس سنوات مثلا، ويتم التعبير عنها في شكل وثيقة كخطة متوسطة الأجل، ويمكن استخدام مدى زمني أطول.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية.

مما تقدم يتضح لنا بأن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة متعددة تشمل الآتي[1]:

1- البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية، ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع.

2- البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية، ويتضمن اجتثاث الفقر والإشباع والحاجات الأساسية للغالبية من السكان، والتوزيع الأكثر عدالة للدخل.

3- البعد السياسي، ويتضمن مفاهيم التحرير من التبعية والاستقلال الاقتصادي.

4- البعد الدولي للتنمية، ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي.

أولا: البعد المادي Material Dimension Development:

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكون السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية.

ثانيا: البعد السياسي.

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها أيديولوجية، وحلت معركة التنمية تحل معركة الاستقلال، إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة

[1]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د ط، 2007، ص 131.

بالمصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية، بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية[1].

ثالثا: البعد الاجتماعي.

لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع، وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياحية، وقد ترتب على توسع مفهوم التنمية أمران المرادفة بين التنمية والتحديث، عرف التحديث على أنه: التحول في الأنماط، من الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوربا الغربية، كما عرفت التنمية على أنها تشمل التقدم التكنولوجي السريع وزيادة التحضر والخدمات الاجتماعية وإعادة تأهيل المهارات بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد[2].

رابعا: البعد الدولي للتنمية

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون مع المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة سنة 1961 تسمية عقد التنمية الأول الذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي ليبلغ 07 % كما شهد عقد التسعينات نشأة منظمة الأوتوكاد أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤ، ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980 مستهدفا معدلا سنويا بلغ 06 % إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق الأهداف الإنسانية[3].

[1]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2]- بن عبو فاطمة، مولياط مليكة، **التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[3]- نفس المرجع، ص 42.

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية.

هناك عديد من الإستراتيجيات والتي تعتبر جزئية وتتكامل مع بعضها البعض، فمنها من يركز على تلبية الحاجات الأساسية ومنها من يركز على الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وهي كالآتي:

أولا: إستراتيجية النمو المتوازن.

تستند هذه الإستراتيجية على إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية وضع واحدة بصفة متوازنة، بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (تركس، وروستين، رودان، الاعتبار) ما يلي[1]:

1- دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية:

تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبلد، والتي غالبا ما تكون مقدمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة نظرا لتكاليفها الضخمة كالسكك الحديدية، الطرق، إلى غير ذلك، والتي يتطلب مدة طويلة لإنجاز وهو استثمار نهائي، من حيث القوت بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية نظرا لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائق معتبرا لها، حيث يسمح لهذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها، وبالتالي كسر العزلة بين المناطق بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ للمؤسسات.

2- الطبيعة المكملة للطلب:

حتى يتم التغلب على النقد المتواجد في الاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وحتى يكون للهياكل الاقتصادية مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وحتى يكون للهياكل الاقتصادية دورا يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب تواجد أدنى من الموارد برنامج التنمية، ولا يكفي توفير إنجاز بعض الصناعات، ولكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة جهات حتى تتمكن الصناعة الجديدة من جني ثمار التطوير الآلي للصناعات الأخرى، حيث يمكن من توفير الطلب المكمل، وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع الصناعات الأخرى.

ومن الانتقادات المقدمة لإستراتيجية النمو المتوازن:

[1]- أحمد يوسف دودين، **أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 164.

أ- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، بحيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفرق المطلق أو النسبي، وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية، نظرا لاعتماد هذه الإستراتيجية على تطوير كل القطاعات في آن واحد.

ب- احتمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.

جـ - احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغرى غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل، يمكننا من الحصول على وفرات الحجم.

د- عدم واقعية مشروع كهذا، نظرا الضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه.

هـ- وخلاصة قول أن هذه الإستراتيجية تدعوا الدولة إلى تخطيط وتنفيذ برامج استثمارية ضخمة، وفي مختلف المناطق وتوجيه هذه الاستثمارات إلى جهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية التي تدعم بعضها البعض، بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية[1].

ثانيا: إستراتيجية النمو غير المتوازن:

تعرضت نظرية النمو المتوازن لزوددان ونيركسي لانتقادات من جانب بعض الاقتصاديين أمثال هانس، سنجر، وألبرت هيرسمان، وأحسن وسيلة، في نظر هيرسمان، لتحقيق النمو الاقتصادي، هي عن طريق خلق اختلالا، متعمد للاقتصاد طبقا لإستراتيجية مرسومة، فهو يرى أن النموذج المثالي للتنمية هو ذلك الذي يكون في شكل تتابع يبعد عن التوازن، وكل حركة في تتابع يبعد عن التوازن، وكل حركة في التتابع تحفر بعدم توازن سابق، وتختلف بدورها عدم توازن، جديد يحتاج إلى حركة أخرى، وهكذا فتتوسع الصناعة (أ) يؤدي إلى خلق وفرات تعتبر داخلية بالنسبة (b) وللكنها تفيد الصناعة (ب)، وهكذا تصبح الأخيرة مربحة فتتوسع بدورها، هذا التوسع بدوره يجلب معه وفرات خارجية تفيد الصناعات (أ)، (جـ)، (د)، وفي كل خطوة تحصل صناعة من الصناعات على ميزة الوفرات الخارجية التي تم خلقها فيه بدورها وفرات خارجية لمصلحة الآخرين.

ويتفق "هيرشمان" مع "سنجر" في أن تطبيق نظرية النمو المتوازن يتطلب موارد وإمكانيات ضخمة لا تتوفر للدول المختلفة، وهو يصف هذه الساسة بأنها علاج لا يوصف إلا لمشاكل الدولة المتقدمة التي

[1]- أحمد يوسف دودين، **أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 165.

تسعى للتغلب على البطالة ففي الدول المتقدمة تتوفر الصناعات، والعدد والآلات، والمديرين والعمال المهرة، والعادات الاستهلاكية، وتنحصر المشكلة في تشغيل العمال المتعطلين، واستخدام الطاقات الإنتاجية المعطلة، وهي مشكلة لتخلف في طبيعتها عن مشكلة البلاد المتخلفة[1].

ونظرا لأن الدفعة الكبيرة في الصناعة والزراعة فوق طاقة البلاد المختلفة، فإن "يهرشمان" يوصي بالقيام بدفعة كبيرة في عديد معين من الصناعات والقطاعات الإستراتيجية، وهو يدافع عن رأيه بقوله: "أن التنمية بدأت في دول المتقدمة ببعض الأنشطة والقطاعات الرئيسية التي جذبت معها الأنشطة الأخرى، وهكذا امتد أثرها من صناعة إلى أخرى.

ثالثا: إستراتيجية النمو المخطط[2]:

وهذه الإستراتيجية تنسب للفكر الاشتراكي، وتقوم هذه الإستراتيجية وتعتمد على التخطيط الاقتصادي الشامل للنشاط الاقتصادي والملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وقيام الدولة بتوفير وتوجيه الاستثمارات من مصادرها الداخلية خاصة والخارجية عامة، وتوظيفها في المجالات الاقتصادية المختلفة أو سواء كانت لصورة نمو متوازن أو بصورة نمو غير متوازن من أجل تحقيق الأهداف بالإستراتيجية التنموية المطلوبة والمحددة مسبقا، وبصورة شاملة ومتكاملة وسريعة.

إن إستراتيجية النمو المخطط، تتميز عن غيرها من الاستراتيجيات المختلفة الأخرى بالسمات التالية:

- الوفاء لاحتياجات الشعب الأساسية وخاصة لطبقاته الاجتماعية الأساسية والمنتجة منها خاصة.
- التخطيط الشامل للفعاليات والنشاط الاقتصادي والاجتماعي.
- استخدام التكنولوجية الملائمة.
- الاعتماد على النفس أساسا.
- المشاركة الشعبية في وضع الخطط ومتابعة تنفيذها.
- التقشف وتصفية الفئات الاجتماعية المبددة.

[1]- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87.

[2]- محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ط 2، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 70.

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في التنمية في الجزائر، وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق الخصائص لهياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكان، والنشاط الاقتصادي، بحيث سنتطرق إلى الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وحتى السياسية.

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة ودورها على الصعيد الاقتصادي

على الرغم مما تواجهه المؤسسات الصغيرة من تحديات ضخمة، وخاصة في عصر العولمة وعصر التقنيات المعقدة، وعصر الرأسمالية والعولمة، على المنافسة ونظام السوق المفتوح، إلا أنها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي للنمو والتطور الاقتصادي، ومازالت أحد أهم روافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، بل أن بعض الدارسين والباحثين اعتبروها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، وخاصة بعد أن شهد هذا القطاع انتشارا واسعا في مختلف أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة، وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني، بحيث يبرز دور المؤسسات الصغيرة من خلال:

أولا: دورها الإيجابي في تنمية الصادرات:

من حيث أن توسع عملية تصدير المثلجات الصناعية وزيادة التدفقات الاستثمارية تتم بمشاركة شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، حيث تعد هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العالمي المستند استنادا رئيسيا على منتجات المشروعات الكبيرة وتؤكد تجارب العديد من الدول التي نجحت في تنمية وتطوير اقتصادياتها مستندة لذلك على هذا النوع من المشروعات ومن حيث المساعدة على استحداث منتجات جديدة واستيعاب النواتج العرضية للصناعات الكبيرة وذلك تسهم في الحد من هدر الموارد وتقليل الاستيرادات[1].

[1]- سمير العبادي، ميساء جلب سليمان، **المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

ثانيا: المساهمة في الناتج المحلي الخام وخلق قيمة مضاف:

حيث تؤثر هذه المنشآت في ثلاث اتجاهات:

- تعمل على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة.
- تحقق ارتفاعا في المعدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام.
- تساهم في التخفيف من الإسراف على المستوى الوطني[1].

ثالثا: المحافظة على استمرارية المنافسة:

إن هذه المشاريع تتنافس فيما بينها بحكم أن هذا النظام قائم على عملية المنافسة الحرة ومحاولة الاحتكار بهذا وقد وجدت عدة هيئات ومؤسسات وأساليب دعم للمشاريع الصغيرة مثل إنشاء هيئة إدارة المشاريع الصغيرة في UAS وكذلك إنشاء لجنة البيت الأبيض للمشروعات الصغيرة وغيرها، ومن أساليب الدعم المستخدمة كذلك إعلان الرئيس الأمريكي على تخصيص أسبوع لكل سنة لدعم المشاريع الصغيرة.

ولا يمكن إهمال دور المنافسة في الاقتصاد بكونها أداة للتغير والتطور والإبداع وخاصة في عصر التطور السريع، وكذلك من خلال الابتكار والتحسين حيث تضمن بالنهاية استمرارية حركة الاتخاذ وتظهر المنافسة الحديثة في أشكال عديدة مثلا:

- السعر.
- شروط الائتمان.
- الخدمة.
- تطوير طرق التصنيع.
- تحسين جودة المنتجات.
- الاحترافية في التعامل.

[1]– حباثة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص 222.

وجميع ذلك يضاف إلى تحقيق شعور بالرضا لدى المستهلك وإشباع لحاجاته ورغباته[1].

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التكامل الصناعي:

من المؤكد أن وجود أي تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية، تدفع عملية التنمية إلى الأمام.

فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالمية، بينما المؤسسات الصغيرة تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية، أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة، وعلى ذلك المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي تتواجد جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة لا تخرج عن كونها:

– إما أن تكون مؤسسات نشاطها بفضل أن يتم على مستوى صغير لأسباب الصغيرة.

– إما مؤسسات صغيرة تتكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في نشاط الصناعي.

وعلاقة تكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة يمكن لها أن تأخذ شكلين، للتكامل المباشر وتكامل غير المباشر.

إن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجية قد يتم في معاملة وورشة نسبة 100% بل لابد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة فمثلا صناعة السيارات لابد أن تأخذ الخراطيم من جهة والبطارية من جهة أجرى، والقطع الصغيرة من جهة ثالثة، وبالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية والوسيطية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

[1]– جهاد عبد الله ، قاسم أبو عيد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2]– زريف هيشام وبن زعمة لخضر، **أهمية استثمار أجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص 83-84.

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة ودورها على الصعيد الاجتماعي

يعد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة، ومن أهم محركات التنمية، وإحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي أو الإقليمي، وبذلك ينظر إلى الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه وسيلة للحد من البطالة نظرا إلى كثافة عنصر العمل به وانخفاض ما يستلزم من رأس المال بخلق فرص العمل، كما أنه وسيلة للتقرب من الدخول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع والتخفيف من حدة الفقر ونظرا إلى أهمية القطاع أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، فقد أولته دول كثيرة ومنها الجزائر عناية تمثل في إنشاء الهياكل المؤسساتية للتخطيط والإشراف، ووضع برامج تنموية، ولا شك أن الوقوف عند الدور الذي تؤديه المؤسسات المصغرة، كأداة فاعلة في التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية خاصة، يجعلنا نبين دورها التنموي على الصعيد الاجتماعي.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة في التشغيل:

تساهم المؤسسات الصغيرة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير منها[1].

وقد أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى قدرة هذه المؤسسات التحويلية في الدول النامية والمتقدمة لكونها تتميز بكثافة عنصر العمل كما أن تكلفة فرص العمل بها منخفضة ثلاث مرات مقابل تكلفة فرص عمل واحدة بالمؤسسات الكبيرة.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة في رفع مشاركة الإنسان في النشاط الاقتصادي

إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والصناعات الريفية خاصة والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم، المختلفة على رفع نسبة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة سائبة مثل المشغولات والملابس المطرزة والنسيج، حيث يساعد هذا دخلهن ورفع مستوى طاقتين معيشتهن ومن ثم يتحقق الاستغلال

[1] – حيازي ميرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاتحادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي**، مالية وتأمينات وتسير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013/2012، ص 47.

الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويجد من لطلباتهم وتسير الدراسات التي أن مساهمة المرأة في هذا القطاع تعدد فعالة[1].

ثالثا: تحقيق توازن الجهوي (توزيع الدخل)

يلقب انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن دورا هائلا في التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفي، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية.

ولهذا يمكن القول أن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها من تحقيق عدالة التنمية الجهوية، لأنها تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطينها كما تتطلب التقليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية، وقادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة، ومتطلباتها تكون بإعادة محدودة فضلا عن أنها قادرة على الإفادة من المناطق الأخرى[2].

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة ودورها على الصعيد البيئي والتكنولوجي وعلى الصعيد السياسي والثقافي

إضافة إلى مساهمتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فللمؤسسات الصغيرة عدة أدوار تلعبها في المجال البيئي والتكنولوجي والمجال السياسي والثقافي.

أولا: دورها على الصعيد البيئي والتكنولوجي

1- على الصعيد البيئي:

بعدما كان دور المؤسسات الصغيرة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح في ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة حيث نجد وبالإضافة إلى الأدوار والأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابق والقيمة المضافة التي أضافتها إلى التنمية المحلية في الجزائر أن المؤسسات الصغيرة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب جد محور في المساهمة في رفع الرعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء

[1]- عليان نبيلة، **الدور التنموي للمؤسسات صغيرة ومتوسطة، حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العقيد أعلي محمد أولحاج، البويرة، 2014-2015، ص 111.

[2]- هند جمعوني، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باتنة1 حاج لخضر، 2018/2017، ص 272.

برنامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تتميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن ببساطة تركيبها تجعل عملية وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية أخرى فإن المؤسسات الصغيرة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مكان إدارة، الوقت، الجودة العالية، الإبداع، الابتكار[1].

2- على الصعيد التكنولوجي:

كما أن هناك دور مهم للمؤسسات الصغيرة في تطوير تكنولوجيا ملائمة للاعتماد على الذات من خلال دورة عملية تكنولوجية متكاملة تبدأ بالبحث والتطوير التكنولوجي مرورا بعملية التصميمات الصناعية والهندسية الأولية وانتهاء بتصنيع السلع التكنولوجية وتحقيق هذه بارتكاز على محاور الإبداع والتطوير، وكذلك يمكنها تحقيق التعميق الصناعي بإقامة الصناعة محلية للآلات والمعدات الإنتاجية ويمكن مثلا للصناعات الصغيرة أن تسهم في تحقيق هذه المهمة من خلال تصنيع آلات الورش "Machine toots"[2].

ثانيا: على الصعيد السياسي والثقافي

1- الحد من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية:

إن النضال من أجل التحرر السياسي قد تحقق في معظم الدول التي بادرت بالمقاومة، إلا أنها لازالت تابعة اقتصاديا للدول التي استعمرتها، وذلك نتيجة للسيطرة من طرف بعض المصالح الأجنبية وحتى باحتياج هذه الدولة المستقلة إلى خبرات وتكنولوجيات الدول المستعمرة، لذلك فإن إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة يمكن أن ينتج لنا خبرات وتكنولوجيات نستفيد منها والاستغناء عن الخبرات الأجنبية.

2- استغلال الطاقة الشبانية لدفع عجلة التنمية:

إن الدول والحكومات التي لها نية استغلال طاقات شبابها والاستفادة لأجل دفع عجلة التقدم، تعتمد أو تركز في ذلك على المؤسسات الصغيرة، كونها أفضل وسيلة لتجنب هدر الطاقات البشرية الشبانية وهجرتها.

[1]- عليان نبيلة، **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 272.

[2]- نفس المرجع، ص 113.

3- المحافظة على التراث الثقافي:

للمؤسسات الصغيرة القدرة على المحافظة على التراث الثقافي الذي يمثل الرمز والهوية، وذلك بتشجيع ومد يد العون لهذا النوع من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال الثقافي ومرافقتها.

4- العمل على توفير الأمن الغذائي والتقليل من فاتورة الاستراد:

تساهم المؤسسات الصغيرة إلى حد كبير في مبادئ الأمن الغذائي، وكفاية الغذاء لأجل تحقيق القول "نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع، وهذا ما ينتج عنه الاستقرار السياسي"[1].

[1]- رابح زرقاني، **أبعاد واتجاهات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص 105.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تبين أن المؤسسات الصغيرة من أهم محركات التنمية وأحد الدعائم الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية في جميع الاقتصاديات كما أن لتجربة الجزائرية لتنمية المؤسسات الصغيرة هامة جدا وقد تبين لنا كيف ساهمت في الناتج الدافعي الخام والقيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل.

كما تعتبر عملية تأصيل المؤسسات الصغيرة في الجزائر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسات الصغيرة في الجزائر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسات من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي وتعزيز قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا.

الفصل الثالث:

واقع ودور المؤسسات الصغيرة

في الاقتصادي الوطني 2017/2008

الفصل الثالث: واقـع ودور المؤسســات الصغيــرة في الاقتصــاد الوطنــي 2017/2008

تمهيـــــد:

قـد أصـبحت المؤسسـات الصـغيرة حديثـة العـام والخـاص نظـرا لـدورها الفعـال في مختلـف مجـالات النشـاط الاقتصـادي باعتبارهـا أفضـل وسـائل الإنعـاش الاقتصـادي الـذي تعيشـه الجزائـر مـن خـلال سـهولة تكيفهـا ومرونتهـا التـي تجعلهـا قـادرة على الجمـع بين التنميـة الاقتصـادية ومسـاهمتها في النـاتج المحلي الـوطني والقيمـة المضـافة وكـذا تطـوير الاستثمارات المحليـة والأجنبيـة مـن خـلال تـوفير مناصـب الشـغل وخلق الثـروة، وبإمكانها رفع تحديات المنافسة في ظل انفتاح العالم الخارجي وتوفير التجارة، واشتداد حدة المنافسة، ورغـم ما تملكه الجزائر من إمكانيات وما قامت به من إصلاحيات لتطوير القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيـل دورهـا في خلـق مناصـب الشـغل إلا إنهـا لا تـزال دون الهـدف المنشـود ويعـود ذلـك إلى مختلـف الصعوبات والمشاكل التي تعلق منها المؤسسات الصغيرة ومن أجل دراسة واقع المؤسسات الصغيرة ودورها في عملية التشغيل قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالي:

المبحث الأول: المؤسسات صغيرة في الجزائر وتأثيرها على مؤشرات التنمية.

المبحث الثاني: إمكانية المؤسسات الصغيرة في التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الدعم ومرافقة الحكومة للمؤسسات الصغيرة.

الفصل الثالث: واقـع ودور المؤسســات الصغيــرة في الاقتصــاد الوطنــي 2017/2008

المبحث الأول: المؤسسات صغيرة في الجزائر وتأثيرها على مؤشرات التنمية

تتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محيط اقتصادي كلي مستقر تسوده السياسة القائمة على تشجيع الاستثمار بغرض تحفيز التنمية، وفي ظل التطور الذي عرفه الاقتصاد الوطني من نظام الاقتصاد المخطط إلى نظام الاقتصاد الحر، شهدت الجزائر في مطلع التسعينات حركة إصلاح واسعة استهدفت تغيير المناخ الاقتصادي وآليات العمل وثبتت من خلالها سياسات تنموية تعتمد على مشاريع تتميز بثقافة اليد العاملة وقلة رأس المال.

ومن أجل هذا قامت الجزائر بوضع إستراتيجية متكاملة كما ذكرنا سابقا وهدفها تنمية هذه المؤسسات ومحاربة المعوقات التي تعترض طريقها، نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في تحقيق متطلبات التنمية في الجزائر.

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر

إن مرحلة ما بعد الاستقلال من أصعب المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري من حيث كان القطاع الصناعي قطاعا هشا ولأهميته في الاقتصاد الوطني اتجهت الجزائر إلى تطوير هذا القطاع من خلال طرح بديل وهو خلق وتأهيل المؤسسات الصغيرة، ورغم صعوبات التي تعترض طريقها، سنحاول تسليط الضوء في هذا المطلب على تطوير وتوزيع المؤسسات الصغيرة في الجزائر.

أولا: تطوير المؤسسات الصغيرة في الجزائر

لقد شهدت المؤسسات الصغيرة في الجزائر تطورا منذ الاستقلال حيث مرت بمراحل نلخصها من خلال هذا الفرع كالتالي:

1- المؤسسات الصغيرة خلال 1962-1979

قبل الاستقلال كانت جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبارة عن وحدات صناعية صغيرة الحجم مملوكة للأوروبيين والمعمرين، ارتبط دورها بخدمة أهداف المستعمرة حيث كانت أغلب نشاطات هذه المؤسسات متمثلة في الصناعات الاستخراجية التابعة للقطاع الخاص، وبعد الاستقلال ورثت الجزائر العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كان يبلغ عددها سنة 1964 حوالي 1120 مؤسسة مع عدد

عمال قدر بـ 57480 ليرتفع بعد ذلك إلى 1883 مؤسسة مع عدد العمال قدره 65053 عامل سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسة الوطنية، إلا أن عدد القوانين المتعلقة بالاستثمار كان لها الأثر في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها:

1-1- القانون الأول الخاص بالاستثمار: والذي صدر سنة 1963 لإضفاء الاستقرار على البيئة بعد الاستقلال ولم يكن له أثر كبير في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك رغم المزايا والضمانات التي تمنحها لها هذا ما أدى إلى اتخاذ عدة إجراءات مع بداية 1995.

1-2- قانون التسيير الاشتراكي: والذي كرس التسيير الاشتراكي للمؤسسات، فهي منشأة ومنظمة من أجل تحقيق الأهداف والإستراتيجية للتنمية، وهي ملك للدولة تسير حسب مبادئ التسيير الاشتراكي[1].

2- المؤسسات الصغيرة خلال مرحلة 1982-1988

منذ بداية الثمانينات بدأت السياسات الاقتصادية تحاول إحداث إصلاحيات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة العامة أو الخاصة، سواء القوانين المتعلقة بالاستثمارات.

القانون المؤرخ في 1982/08/21 والذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما منها:

- حق التمويل الضروري لشراء التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية؛

- الاستفادة ولو بشكل محدود من الرخص الإجمالية للاستيراد، ومن نظام الاستيراد بدون صدور قانون الاستثمار 1988 وإنشاء ديوان لتوجيه ومتابعة الاستثمارات الخاصة حظي القطاع الخاص لأول مرة منذ الاستقلال بدور يؤدي لتجسيد أهداف التنمية الوطنية، أما بالنسبة للاستثمار المنتج أكدت طلبات الاعتماد المتقدمة ما بين 1983-1987 الوتيرة السنوية المسجلة في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة

[1]- ديب دوادي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع ومعوقات حالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 11، الجزائر، 2011، ص 72.

والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين، وبالتالي انصب استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أساسا في فرع الأنشطة التقليدية التي تعوض واردات الاستهلاك النهائي[1].

3- المؤسسات الصغيرة خلال 1988-2008:

قررت الدولة التوجه نحو اقتصاد السوق ووضع إطار تشريعي والشروع في الإصلاحات الهيكلية منها:

- إحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد المخطط؛
- استقلالية المؤسسات العمومية وخضوعها للقواعد التجارية؛
- تحرير التجارة الخارجية والصرف؛
- استقلالية البنوك التجارية البنك الجزائري.

عرفت هذه المرحلة صدور العديد من القوانين التي كان لها انعكاس على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

- قانون رقم 29/88 المؤرخ في 1989/07/19 الذي وضع حد احتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية وفتح أبوابه على وجه القطاع الخاص؛
- قانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض الذي يضم حركات رؤوس الأموال، وتشجيع على أشكال الشركات دون أي استثناء؛
- انطلاقا من سنة 1990 برز تدريجيا مبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق التنمية، إذ أن المؤسسات الجزائرية العمومية منها الخاصة تتعامل من الآن فصاعدا بنفس المعاملة بعد إلغاء كل الاحتكارات وتحرير التجارة الخارجية وقد أنشأت الجزائر وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب التنفيذ رقم 94/211 المؤرخ في 18 جويلية 1994[2].

[1]- ريلمي رياض وريلمي عقبة، **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2013، ص 09.

[2]- عبد اللاوي مفيد وآخرون، **الإجراءات المنتجة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر**، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2013، ص 03

4- المؤسسات الصغيرة خلال مرحلة 2008-2017

إن إصلاحات وإجراءات القانونية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المراحل السابقة جعل هذه الأخيرة تشهد تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة وهو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-01): تطور عدد المؤسسات في الجزائر خلال 2008-2017

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	514526	587494	619072	659309	711832	777818	852053	934564	1022621	1060289
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأ	108567	67968	31578	40237	52523	65984	74237	82516	88052	57668
نسبة التطور	**26.42**	**13.08**	**5.38**	**7.17**	**8.36**	**9.35**	**9.84**	**9.88**	**9.42**	**3.68**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات نشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الـ 10 سنوات الأخيرة حيث تشير المعطيات تزايد عدد المؤسسات، حيث كانت في سنة 2008 تقدر بـ 514526 مؤسسة ليصل إلى 1060289 مؤسسة في سداسي الأول من سنة 2017 بزيادة قدرها حوالي 545763 مؤسسة.

ويرجع هذا التطور إلى الإصلاحات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر لنهوض بالقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثل في مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، ولنوضح أكثر نلاحظ الشكل التالي:

الشكل رقم (03-01): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2008-2017

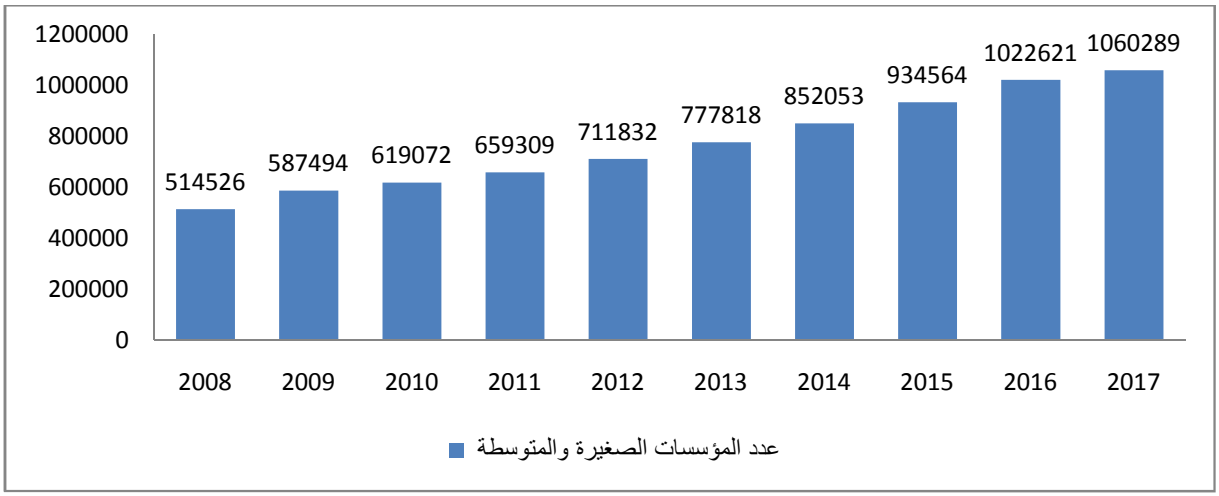

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (01-03).

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال هذا الفرع سنقوم بتسليط الضوء على توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط والطابع القانوني والحجم وحسب المناطق الجغرافية.

1- توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط

فيما يخص توزيع المؤسسات الصغيرة حسب قطاع النشاط، نجد أن قطاع الخدمات يهيمن على هذه المؤسسات حوالي ثلث مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما هو حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03-02): توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط لسنة 2017

قطاع النشاط	العــدد	النسبة %
خدمات	316044	%53.09
البناء وأشغال عمومية	177727	%29.93
الصناعة التحويلية	92804	%15.58
الفلاحة والصيد البحري	6392	%1.07
خدمات صناعية	2843	%0.48
المجموع	**595810**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات نشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (03-02): توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط لسنة 2017

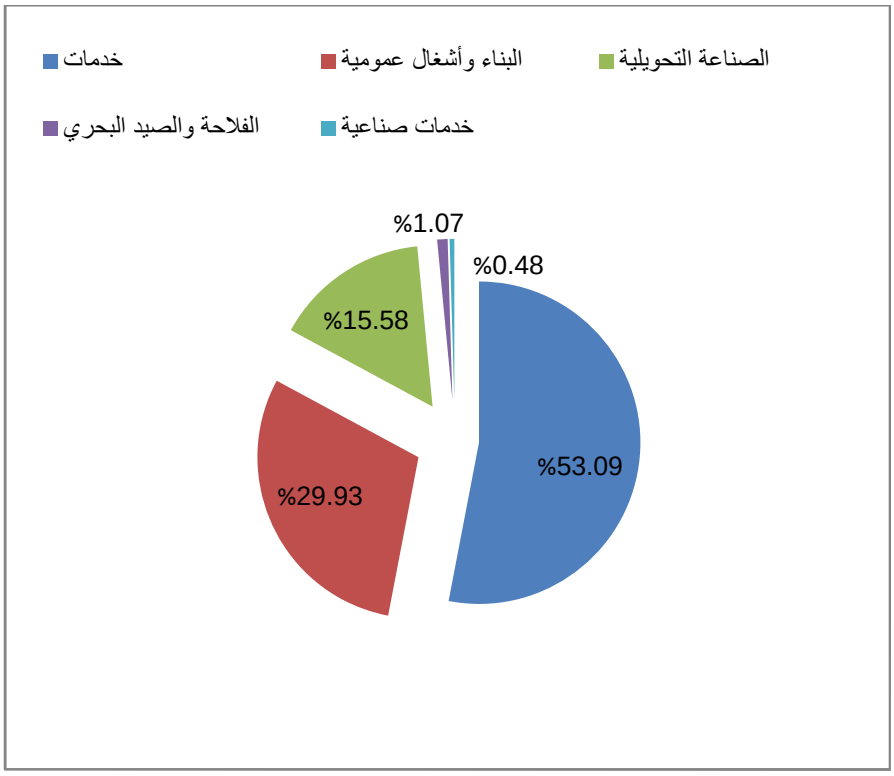

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (02-03).

من خلال ملاحظتنا للشكل رقم (02-03) يتبين لنا أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من عام 2017 تتوزع في قطاع الخدمات بنسبة تقدر بـ 53.09% (بالتحديد النقل) وهي النسبة الأكثر مقارنة بالقطاعات الأخرى تليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 29.93% (المباني على الخصوص).

والصناعة التحويلية 15.58%، وبنسبة ضعيفة جدا في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 1.07% لتكاد تنعدم في قطاع خدمات الصناعة بحوالي 0.48%.

2- توزيع المؤسسات حسب الحجم:

فيما يخص توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم نجد أن المؤسسات المصغرة هي المهمة على إجمالي المؤسسات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03): توزيع المؤسسات حسب الحجم لسنة 2017

توزيع المؤسسات ص . م	العدد	النسبة %
مؤسسة مصغرة 1-9	1035891	97.70
مؤسسات صغيرة 10-49	21202	02
مؤسسات متوسطة 50-250	3196	0.3
المجموع	**1060289**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات نشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات المصغرة هي أكثر هيمنة على المؤسسات، حسب معيار الحجم وتعود هذه الهيمنة إلى سهولة إنشاء هذا النوع من المؤسسات، إذ أنها تضم 1035891 مؤسسة في سنة 2017 بنسبة تقدر بـ 97.70 % من مجموع المؤسسات ثم تليها المؤسسات الصغيرة بـ 21202 مؤسسة، تقدر بـ 02 %، وفي الأخير تأتي المؤسسات المتوسطة بـ 3196 مؤسسة بنسبة تقدر بـ 0.3 %، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (03-03): توزيع المؤسسات حسب الحجم لسنة 2014

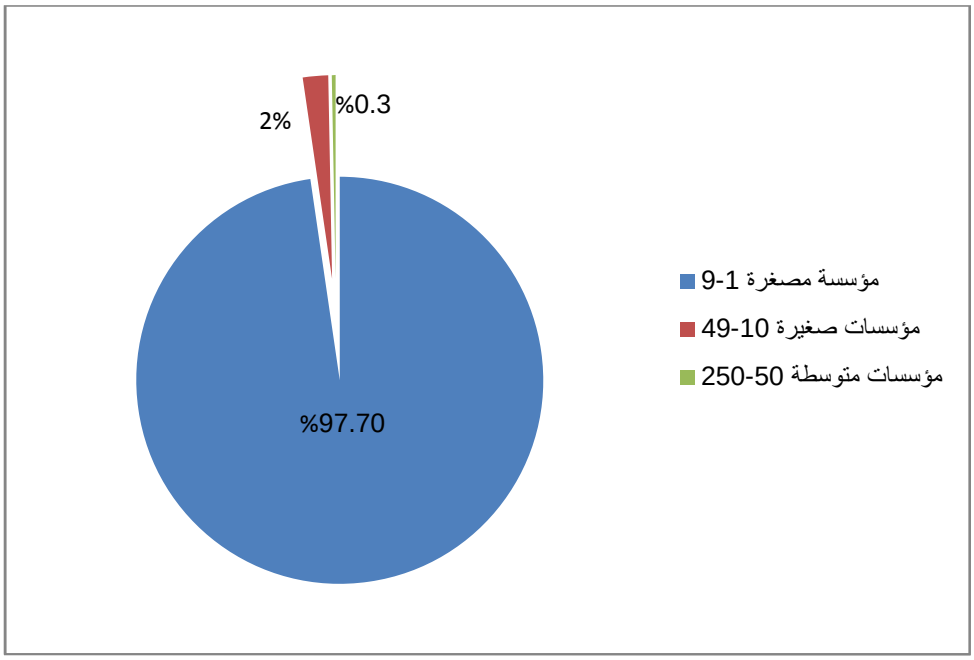

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (03-03).

3- توزيع حسب المنطقة الجغرافية:

فيما يخص توزيع المؤسسات حسب المنطقة الجغرافية نجد أن المؤسسات أغلبها تتمركز في الشمال مقارنة بالهضاب والجنوب، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (03-04): توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية لسنة 2017

توزيع المؤسسات ص . م	العدد	النسبة %
الشمال	415242	69.69
الهضاب العليا	129767	21.78
الجنوب	50801	8.53
المجموع	**1060289**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نشريات إحصائية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017، رقم 28، ص 12.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز في جهة الشمال بـ 415242 بنسبة تقارب الـ 70 %، تليها منطقة الهضاب العليا بـ 129767 مؤسسة بنسبة تقارب الـ 22 % والجنوب بـ 50801 بنسبة تقدر بـ 8.53 % وهذا خلال سنة 2017، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (03-04) توزيع المؤسسات حسب المنطقة الجغرافية لـ 2017

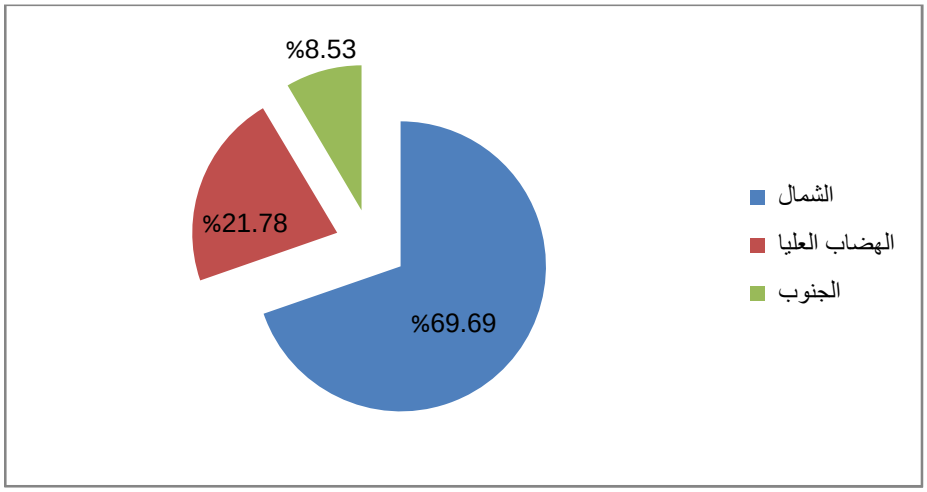

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (03-04).

إن هـذا التوزيـع غـير متـوازن بشـكل خطـير علـى التنميـة الجهويـة، بصـفتها أحـد نقـاط القـوة للنظـام الاقتصادي السابق، ذلك أن الهدف من تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إحداث توازن في التنمية الاقتصـادية والاجتماعيـة، بـين منـاطق الـوطن في كـل المجـالات الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة، والجـدير بالـذكر أن التوزيـع الجغـرافي للمؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة هـو نتـاج للتوزيـع السـكاني والتمركـز بالمنـاطق الشمالية بصفة كبيرة، حيث تتوفر على بنى تحتية[1].

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة في رفع القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي:

إن للمؤسسات الصغيرة أهمية كبيرة في خلق القيمة المضافة ورفع من القيمة الناتج المحض الإجمالي، وسوف نتطرق إلى هذا فيما يلي:

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة في رفع القيمة المضافة:

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع القيمة المضافة حسب قطاع النشاط (2010-2014).

[1]- نسيمة سابق، **أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال (2002-2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016.

الجدول رقم (03-05): مساهمة المؤسسات الصغيرة في رفع القيمة المضافة حسب قطاع النشاط (2010-2014).

الوحدة: مليار دينار

قطاع النشاط	2010	2011	2012	2013	2014
الزراعة	1015.19	1117.71	1627.67	1627.75	1771.49
البناء والأشغال العمومية	1071.75	1262.57	1411.15	1562.1	1562.1
النقل والمواصلات	988.03	1049.77	1095.27	1443.12	1443.12
الخدمات	122.37	137.59	154.37	172.47	172.47
الفندقة والإطعام	114.39	121.43	138.94	174.1	174.1
صناعة الأغذية	197.53	231.85	266.13	285.48	330.69
صناعة الجلد	2.59	2.34	2.66	2.65	2.65
التجارة والتوزيع	1279.47	1444.63	1651.55	1870.6	1870.6

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة، نشريات إحصائية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016، رقم 28، ص 38.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن كل القطاعات شهدت تطور في القيمة المضافة خلال فترة 2009-2014، حيث احتل قطاع التجارة المرتبة الأولى بـ 1870.6 مليار دج في سنة 2014، ثم يليه قطاع الزراعة بـ 1771.49 مليار دج من نفس السنة، ويعود هذا التطور في هذين القطاعين إلى اهتمام الدول بالتجارة والزراعة.

كما شهد قطاع البناء وقطاع النقل والمواصلات وقطاع الخدمات تطورا ملحوظا لنفس الفترة لا تقل أهمية عن تطور قطاعي التجارة والزراعة ويعود هذا التطور إلى انتشار قطاع الخاص في هذه النشاطات، ثم يأتي قطاع الصناعة الغذائية وقطاع الفندقة وقطاع صناعة الجلد، في آخر الترتيب على التوالي.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع القيمة المضافة حسب طابع قانوني خلال (2008-2014).

القيمة المضافة تعتبر صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسطية والمشتريات من الغير.

الجدول رقم (03-06) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب الطابع القانوني خلال (2009-2014).

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع العام	418.9	432.05	340.56	528.51	588.44	675.06	804.47
النسبة %	11.08	9.85	7.11	9.74	9.58	9.46	10.25
القطاع الخاص	3363.06	3654.5	4450.76	4895.64	5553.31	6463.18	7041.66
النسبة %	88.92	90.15	92.89	90.26	60.42	90.54	89.75
القيمة المضافة	3781.90	4386.55	4791.32	4791.32	5424.75	7138.24	7846.13

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشريات إحصائية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016، رقم 28، ص 38.

من خلال الجدول نلاحظ نسبة مساهمة القطاع الخاص أكبر من مساهمة القطاع العام، كما نلاحظ أنها تتراوح ما بين 85.09 % إلى 92.89 % في القطاع الخاص، أما مساهمة القطاع العام تتراوح من 7.11 % إلى 14.91 %.

الشكل الموالي يوضح مساهمة كل من قطاعين في القيمة المضافة لسنة 2014 كآخر سنة موجودة في الجدول.

الشكل رقم (03-05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طابع قانوني خلال سنة 2014

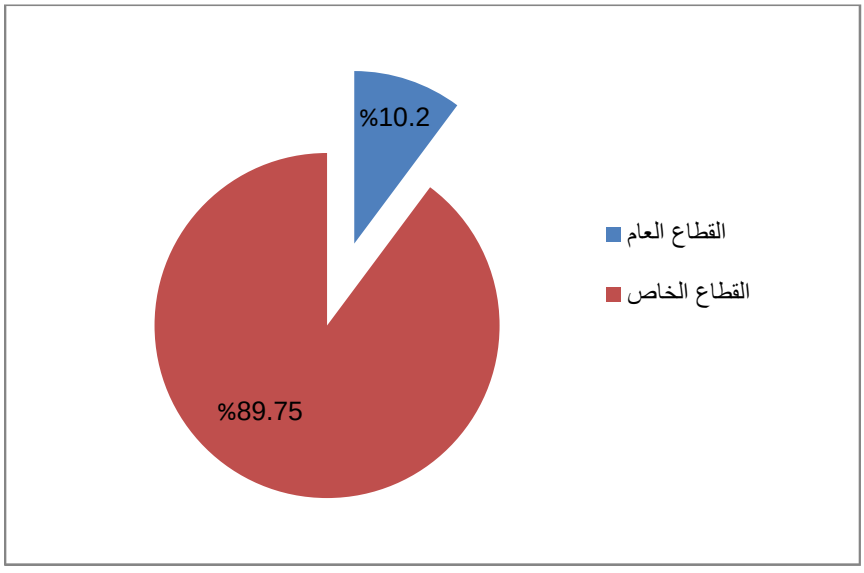

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (03-06).

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة في رفع قمة الناتج الخام PIB

يمثل الناتج الوطني الخام مجموع الدخل الذي تحققه وسائل الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية في بلد ما خلال السنة بالإضافة إلى المراحل التي تأتي من خلال تحويلات المهاجرين وإلى غير ذلك ويعتبر الناتج الوطني الخام أحد أهم مؤشرات تنمية الاقتصاد الكلي، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في مختلف دول العالم تساهم بنسبة هامة في الناتج الوطني الخام (P.I.B)، لذلك الجزائر أعطت عناية كبيرة لهذا القطاع من خلال الإجراءات التي تساعد في توسع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فأصبحت لها مساهمة فعالة في الناتج الوطني الإجمالي بنسب معتبرة[1].

والجدول التالي يوضح مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج الراهن الخام خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2015.

الجدول رقم (03-07): مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الراهن الخام خارج المحروقات خلال سنة 2008-2015

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قطاع العام	760.92	816.8	827.53	923.34	793.38	893.24	1187.93	1313.36
النسبة	%17.55	%16.41	%15.02	%15.23	%12.01	%11.70	%13.93	%14.22
قطاع الخاص	3574.07	4162.02	4681.68	5137.46	5813.02	6741.19	7338.65	7924.51
النسبة	%82.45	%83.59	%84.98	%84.77	%87.99	%88.30	%86.07	%85.78
قيمة الناتج الداخلي الإجمالي	4334.94	4978.82	5509.21	6060.8	6060.4	7634.43	8526.58	18906.87

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشريات إحصائية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015، رقم 626، ص 49.

نلاحظ بأن القطاع الخاص يساهم بنسبة أكبر من القطاع العام في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حيث في سنة 2008 بلغت نسبة 82.45% لترتفع نسبة المساهمة عام بعد عام لتصل

[1] – سليمة غدير، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر – دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة، الوادي، غرداية)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادي والتجارة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017ن ص 93.

87.99% لسنة 2012 بقيمة تقدر بـ 5813.02 مليار دينار جزائري، ليصل إلى قيمة 7924.51 مليار دينار جزائري أي نسبة 85.78% في سنة 2015، أما القطاع العام فنسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام ضعيف ومتناقصة من 14.55% عام 2008 إلى غاية 14.22% عام 2015، يلاحظ أن هذه السنة تقل من سنة إلى أخرى نتيجة المشاكل الكبيرة التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام، بالإضافة إلى الديون المتراكمة عليها وخصوصية معظم المؤسسات العمومية وتحويلها إلى المؤسسات الخاصة، والشكل الموالي يوضح مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم (03-06): مساهمة قطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام لسنة 2015

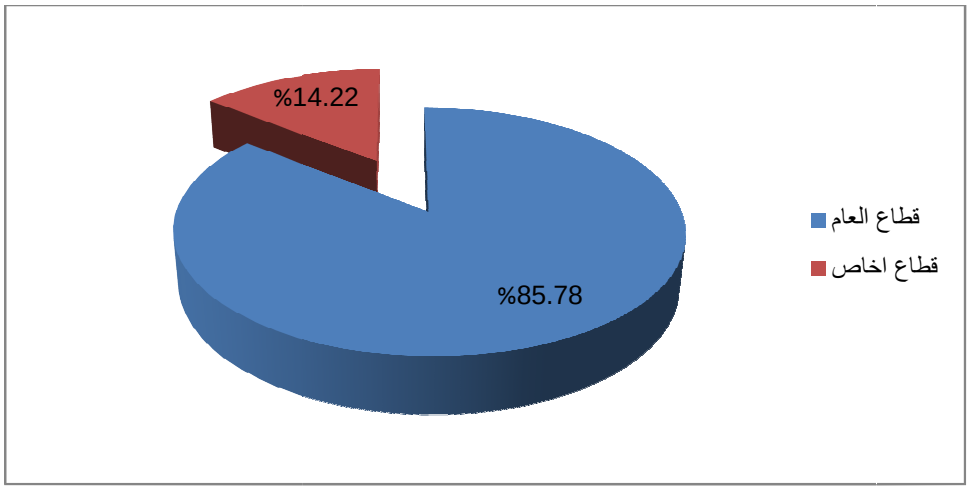

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03-07).

ويفسر الزيادة في الناتج الداخلي الخام للتطور الكبير الذي عرفه القطاع الخاص في الفترة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية وكذلك القوانين الجديدة المحفزة للمستثمرين الخواص من أجل تفعيل مساهماتها في التنمية الاقتصادية[1]، بالإضافة إلى زيادة اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر من ضمن الاستراتيجيات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن المساهمة الأقل في الناتج الداخلي الخام هي لقطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات حسب الإحصائيات يشكل أكبر مساهمة في الناتج

[1] – شمس الدين التجاني، عبد الرؤوف عبادة، **مساهمة المؤسسات ص و م في التنمية المشاريع العمومية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 5، 2014، ص 132-133.

الداخلي كون الاقتصاد الجزائري يعتمد على هذا القطاع اعتمادا كبيرا، حيث أشار التقرير الذي نشره البنك الإفريقي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن الأداء الاقتصادي الجزائري يتواصل في التأثير بانخفاض أسعار البترول الذي انتقل من 44 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 53 دولار للبرميل في سنة 2015 ليستقر عند 45 دولار في سنة 2016، وأشار التقرير إلى أن نشاط الصناعة خارج قطاع البترول والغاز لم تتعدى 5% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2016 مقابل 35% في أواخر الثمانينات، مبررا أن السلطات تعتزم إعادة تصنيع الجزائر وإعادة توجيه الجزائر نحو الصناعة[1].

المطلب الثالث: تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الاقتصاد الكلي

أولا: مساهمة في ترقية الصادرات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إعداد فائض من ميزان المدفوعات للكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها، وهذا ما يؤدي تدريجا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية ما بين مختلف المؤسسات، فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية (139 دولة) مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لإنتاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب بشكل عام.

تمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة قدرت بـ6.45% من القيمة الإجمالية للصادرات بقيمة 8.18 مليون دولار أمريكي، وقد عرف تطور طفيف خلال الست سنوات الأخيرة.

[1] – حميد بوزيدة، **دور المؤسسات ص و م في التنمية بالجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات ص و م، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، يومي 6 و7 ديسمبر 2017، ص 10.

الجدول رقم (03-08): الصادرات خارج المحروقات (2010-2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الصادرات خارج المحروقات	2010	2011	2012	2013	2014	215	2016 (السداسي الأول)
القيمة	1619	2149	2187	2014	2810	2063	818
نسبة التغير	/	24.6	1.73	-8.58	28.3	-36.2	29.58
المساهمة في الصادرات الكلية	2.86	2.93	2.96	3.91	4.46	5.46	6.45

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على كشف المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18، 20، 22، 23، 26، 28، 29.

الشكل رقم (03-07): مقارنة الصادرات خارج المحروقات بالواردات (201-2016)

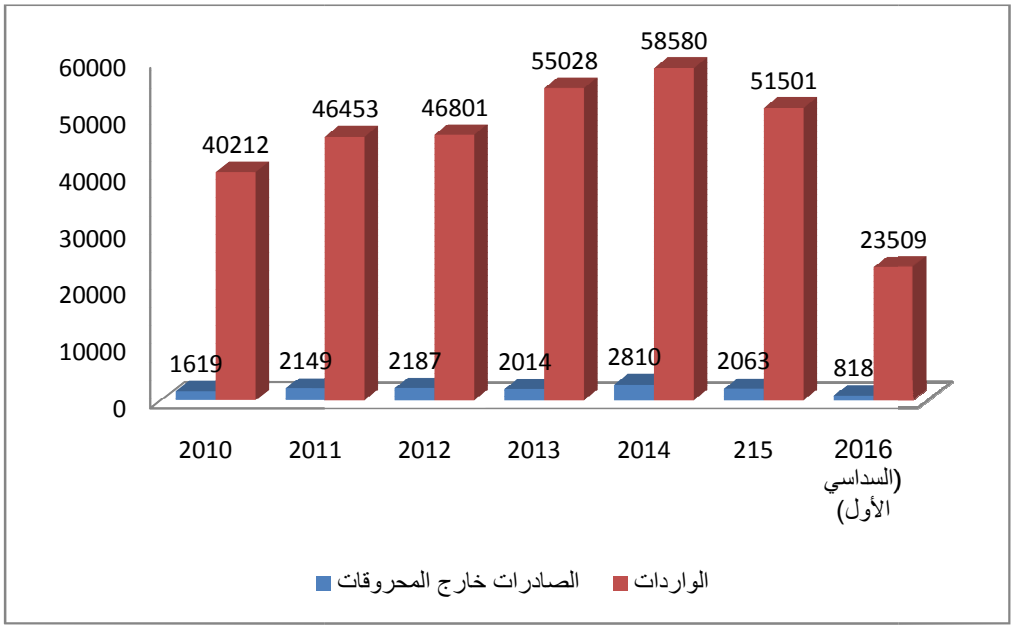

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على كشف المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18، 20، 22، 23، 26، 28، 29.

من خلال مقارنة الصادرات خارج المحروقات والواردات للقطاع الخاص خلال 2016/2010 نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها للصادرات خارج المحروقات حيث لم تتعد نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلية بنسبة 6.45% مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات المحروقات بالرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيف مما يستوجب بذل الكثير من الجهود للحاق بدول العالم أي

أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات ضئيلة جدا رغم الإنجازات التي قامت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سواء من حيث تطور عددها وخلقها لمناصب شغل، إضافة إلى التطور الإيجابي للقطاع الخاص الذي يعد المصدر الأساسي للقيمة المضافة، ولكن قدرة تلك المؤسسات على المنافسة ضد العام الخارجي محدودة، وذلك راجع إلى استحواذ الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات حيث قدرت نسبتها خلال السداسي الأول 2016 بـ 93.55%، وتبقى الصادرات غير النفطية مهمشة.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توزيع الاستثمارات

نستعرض في هذا العنصر توزيع المشاريع الاستثمارية وفق للشكل القانوني للمؤسسات، حجم العملة الموظفة في المشروع الاستثماري، ومجموعات النشاط حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03-09): توزيع المشاريع الاستثمارية المسرح بها حسب الشكل القانوني لـ 2014

	عدد المشاريع الاقتصادية	%	المبلغ بالمليون	%	عدد الموظفين	%
مؤسسات ص و م خاصة	9668	97.62	921238	42.02	125272	82.98
مؤسسات ص و م عمومية	219	2.21	1138206	51.91	14392	9.53
مختلطة عام وخاص	17	0.17	133086	6.07	11295	7.48
المجموع	9904	100	2192530	100	150959	100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشريات إحصائية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2015، رقم 26، ص 31

حسب معطيات الجدول سنة 2014 تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنصف الأكبر من المشاريع الاستثمارية بعدد 9668 مشروع، أي ما يقابل نسبة 97.62% من مجموع المشاريع لنفس السنة و42.02% كنسبة من المبلغ الإجمالي للمشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات ANDI وتشغل هذه المشاريع 125272 عامل أي ما نسبته 82.98% من مجموع العاملين في المشاريع الاستثمارية المصرح بها، أن المشاريع الاستثمارية المصرح بها والتي تكون من نصيب المؤسسات العمومية أو تكون مختلطة بين الصنفين العام والخاص فهي تمثل نسبة ضئيلة من حيث العدد المبالغ والعمالة مقارنة

بالمؤسسات التابعة للقطاع الخاص، وبغض النظر عن الشكل القانوني، ووفقا للتصنيف الجزائري للمؤسسات من منطلق حجم العمالة الموظفة.

توزيع المشاريع على مختلف المؤسسات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-10): توزيع المشاريع الاستثمارية المسرح بها حسب حجم العمالة لسنة 2015

حجم العمالة	عدد المشاريع	%	المبلغ بالمليون دج	%	الأجراء	%
9 – 0	8877	61.35	139160	9.44	16117	11.24
49 – 10	2414	30.36	457962	31.08	49899	39.81
249 – 50	2414	7.80	495246	33.61	57406	4.05
أكثر من 250	/	0.49	381041	25.86	19908	13.89
المجموع	13705	100	1473414	100	47040	100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشريات إحصائية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2015، رقم 28، ص 19.

وفقا لهذا الجدول فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرتبة الثانية من حيث استقطاب المشاريع الاستثمارية في الجزائر بعد المؤسسات المصغرة التي تحظى بأكبر عدد من هذه المشاريع بنسبة تفوق 61% حسب معطيات 2015 ولكن الملاحظ أن قيمة المالية لهذا العدد من المشاريع المنجزة من قبل المؤسسات الصغيرة، والتي توظف إلى جانب ذلك أكبر حجم من العمالة بنسبة 34.81% أما المؤسسات المتوسطة فنصيبها من الاستثمارات محدودة من حيث العدد، بقيمة 495246 مليون د.ج وعمالة موظفة 57406.

المبحث الثاني: إمكانية المؤسسات الصغيرة في التنمية الاقتصادية

تعتبر المؤسسات الصغيرة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص والإمكانيات التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات، وبسبب الدور الكبير والبارز الذي تؤديه في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، والتي يمكن قياسها من خلال نسبة توفر مناصب الشغل في التنمية المحلية وبالإضافة إلى الدور الكبير التي تؤديه في التوازن الجهوي.

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة في توفير مناصب الشغل

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص الشغل وهذا نتيجة اهتمامها بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها وتعتبر أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما توفر فرص توظيف للعمالة أقل مهارة في ظل تغير مفاهيم الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر، وملائمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص، ولاشك أن التطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها سمح لها بتوفير العديد من المناصب الشغل بين مختلف الإحصائيات الرسمية في الجزائر، أن هذا الصنف من المؤسسات يعتبر الوسيلة الفعالة لتقليص البطالة وبالتالي امتصاص وتخفيف الضغط الاجتماعي.

أولا: مناصب الشغل حسب الطابع القانوني

لقد سجلت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في الآونة الأخيرة في عدد المؤسسات الصغيرة الجديدة وهذا ما تبعه الزيادة في عدد مناصب الشغل المنشأة، كما توضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-11): تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2008-2017

السنوات	مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	التطور	معدل التطور %
2008	1540209	184810	13.64
2009	1546584	6357	0.41
2010	1625686	79102	5.11
2011	1724197	98511	6.06
2012	1848117	123920	7.19
2013	2001892	153775	8.32
2014	2157232	155340	7.76
2015	2371020	213788	9.91
2016	2540698	169678	7.16
2017	2601958	61260	2.41

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشريات إحصائية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2015، رقم 30، ص 20.

من خلال الجدول رقم (11-3) نلاحظ أن تطور مناصب الشغل توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر في 1540209 منصب شغل عام 2008 إلى غاية 2601958 منصب إلى غاية السداسي الأول من سنة 2017 كما هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل رقم (03-08): تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2008 إلى غاية 2017

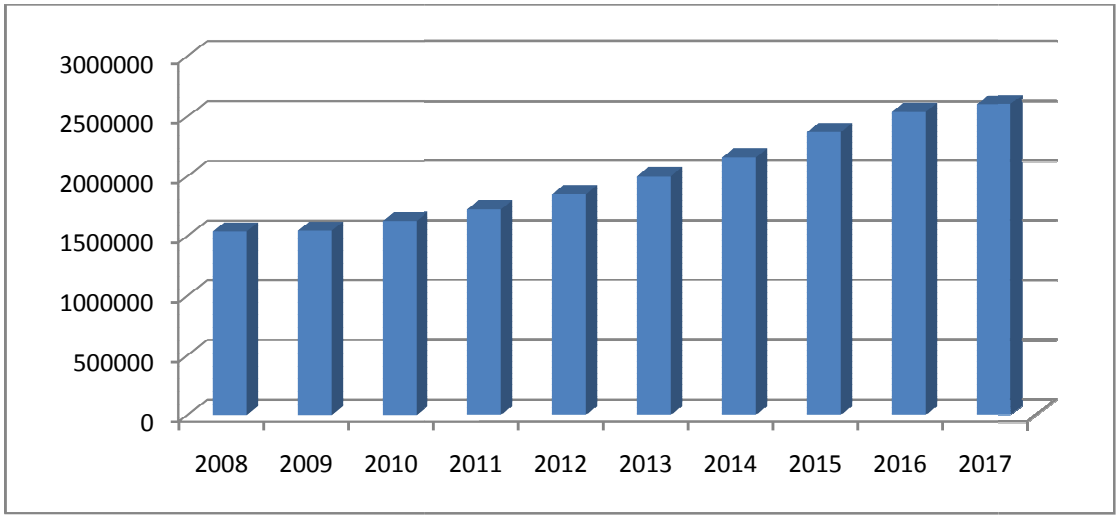

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على الجدول (03-11)

وبحساب معدل تطور الشغل كما هو موضح في الجدول رقم (03-11) نلاحظ بأن معدل التطور غير مستقر من 13.64 إلى 2.41 خلال السداسي الأول من 2017 والشكل الموالي يوضح تطور معدل مناصب الشغل التي يوفرها القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (03-09): معدلات تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2008 إلى غاية 2017

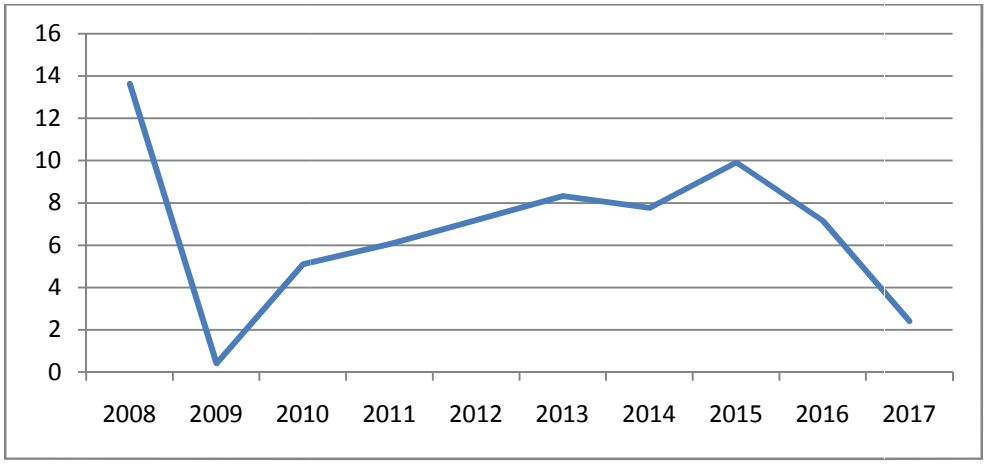

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على الجدول (03-11)

فنلاحظ من خلال الشكل رقم (03-11) أن معدل تطور مناصب الشغل انخفض بشكل تدريجي ففي سنة 2008 يقدر بـ 13.64% أما عام 2009 نلاحظ هبوط كبير في معدل مناصب شغل في هذا القطاع بسبب عملية الشطب التي مست عديد من المؤسسات وكذلك الأمر الذي يفسر انخفاض عدد العمال في المؤسسات العمومية بسبب انخفاض عدد المؤسسات نتيجة الخوصصة وإعادة الهيكلة.

الجدول الموالي يوضح مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طابع القانوني.

الجدول رقم (03-12): توفر مناصب الشغل حسب الطابع القانوني 2008-2017

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العمومية	المجموع مناصب الشغل
	الأجراء	أرباح العمل		
2008	841060	392013	52786	1540209
2009	908046	586903	51635	1546584
2010	958515	618515	48656	1625686
2011	1017374	658737	48086	1724197
2012	1089467	711275	47375	1848117
2013	1176377	777259	48256	2001892
214	1259154	851511	46567	2157232
2015	1393256	934037	43727	2371020
2016	1489443	1022231	29024	2540698
2017	1517990	1060289	23679	2601953

المصدر: نشريات إحصائية للديوان الوطني للإحصاء 2016، رقم 653، ص 11.

نلاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه، لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لأن تنشأ 2601953 منصب شغل جديد خلال 2017، بعد ما كان عدد العمال في هذا القطاع سنة

2008 يقدر بـ 1540209 عامل، لكن هذا غير كاف نظرا لدرجة البطالة التي تعاني منها الجزائر، وكانت زيادة في المؤسسات الخاصة لها فضل كبير في هذا التطور،لأنها لا تعتمد على تكنولوجيا كبيرة ولا رأس المال كبير وهذا ما يفسر تطور مناصب الشغل من سنة لأخرى بالإضافة إلى عوامل أخرى.

ثانيا: مناصب الشغل في قطاع المؤسسات حسب قطاع النشاط

من خلال الجدول التالي يوضح مناصب شغل المؤسسات الصغيرة حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم (03-13): مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2017

قطاع النشاط	مناصب الشغل
خدمات	7656
الصناعة	23928
النقل	2196
السياحة	2407
الاتصالات	13842
الصحة	81413
البناء	641
التجارة	1500

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات نشريات إحصائية لوزارة الصناعة والمناجم حول مؤسسات الصغيرة والمتوسطة لـ 2016.

الشكل رقم (03-10): مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2017.

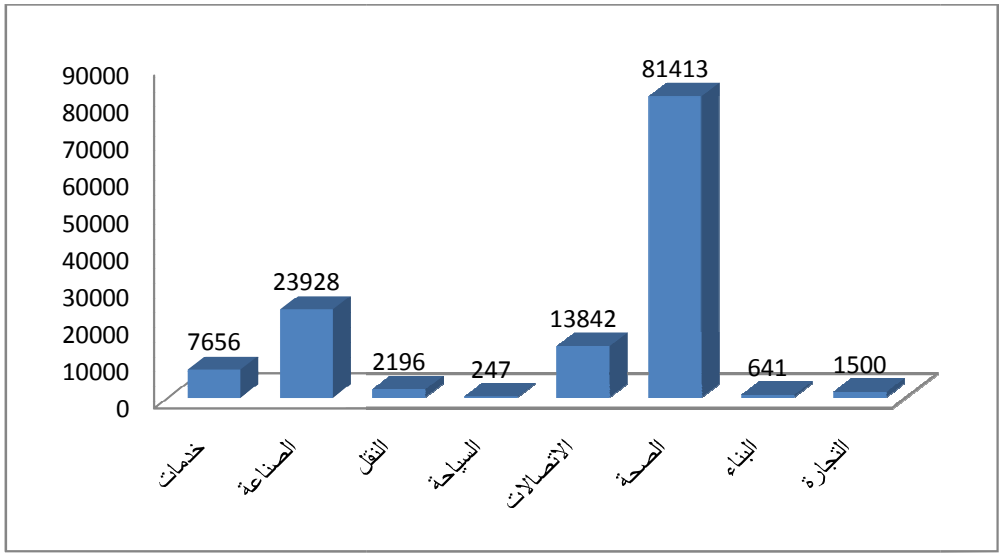

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (03-13)

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الصحة هو القطاع المهيمن على عدد مناصب الشغل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث يبلغ حجم التوظيف فيه 81413 منصب سنة 2017، ثم يليه قطاع الصناعة في نفس السنة 23928 منصب.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة في التنمية المحلية والتوازن الجهوي

أولا: دورها في التنمية المحلية

تعتبر هذه المؤسسات الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية بفضل سهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق إلا أنها تقوم على مشاريع لا تتطلب استثمارات كبيرة واعتمادها على كثافة أكبر فاليد العاملة تساعد هذه المناطق على حل مشكلة البطالة، ويمكن اعتماد هذه المؤسسات في التنمية الحلية بالاعتماد على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة أو بالاعتماد على المؤسسات الكبيرة، والتي تقوم بفتح فروع تابعة لها، في هذه المناطق مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل المعلومات التي سنعرضها في الجدول الموالي متعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

الجدول رقم (03-14)/ الولايات الاثني عشر الأولى في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لسنة 2015

الترتيب	الولايات	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة
1	الجزائر	35277
2	تيزي وزو	19155
3	بجاية	17761
4	وهران	15235
5	سطيف	11995
6	قسنطينة	10546
7	تيبازة	10473
8	تلمسان	10382
9	سعيدة	9499
10	الشلف	8951
11	معسكر	8352
12	سيدي بلعباس	8256

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشريات إحصائية جول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016، رقم 28، ص 56.

من خلال الجدول نلاحظ 12 ولاية المحتلة المراتب الأولى في عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المنجزة خلل 2015، على رأسهم ولاية الجزائر العاصمة، تم تمويلها 35277 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ثم تليها ولاية تيزي وزو بـ 19599 مؤسسة، وهران بـ 15235 مؤسسة، ويعود ارتفاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الولايات إلى عدة أسباب أهمها:

- الكثافة السكانية المرتفعة في هذه الولايات.
- توفير يد عاملة في هذه الولايات
- وجود أصحاب المشاريع أو المستثمرين المحليين القادرين على إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة في هذه الولايات.
- موقع هذه الولايات وقربها للموانئ البحرية التي تعد نافذة لتصدير المنتجات.

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة في التوازن الجهوي

تعاني معظم الدول النامية من مشكل التوازن الجهوي في الانتشار الصناعي، إذ نجد معظم المناطق الصحراوية تعاني من العزلة الاقتصادية، ولهذا نجد الدول تحاول فرع نوع من التوازن بتشجيع المشاريع في المناطق المعزولة اقتصاديا كالأرياف والمناطق الصحراوية.

والجزائر من الدول التي تعاني من هذا المشكل، لهذا اتخذت الدولة عدة تدابير جبائية تحفيزية لصالح المستثمرين للممارسة أنشطتهم في المناطق الجنوبية والمعزولة في إطار سياسة التوازن الجهوي، تخفيف حدة المركز في المناطق الشمالية، ومن خلال هذه التدابير نلاحظ بعض التطور في مناطق الجنوب، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-15): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب أقاليم الجزائر لسنة 2015

المناطق	عدد المؤسسات	النسبة %
الشمال	373337	69
الهضاب	118039	22
الجنوب	46598	09
المجموع	537901	100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشريات إحصائية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016، رقم 28، ص 12.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تمركز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الشمالية، ثم الهضاب العليا وتقل في مناطق الجنوب، ويعود ذلك إلى عوامل الطبيعة، والتي تكون في الغالب صعبة ومعزولة في مناطق الجنوب، وكذا الكثافة السكانية، وبالتالي تكون اليد العاملة المؤهلة قليلة، وبمقارنة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكثافة السكانية في الجنوب نجد هناك نوع من التوازن.

تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر انتشارا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتمركز في بعض المدن من المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية.

من خلال الشكل التالي سنقوم بتوضيح أكثر لتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمختلف المناطق الجغرافية للجزائر.

الشكل (03-11): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب المناطق الجغرافية لسنة 2015

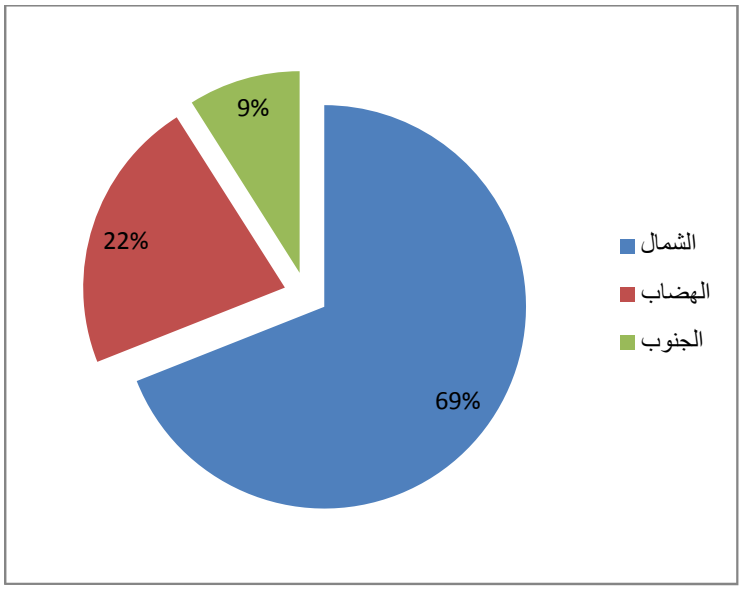

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على متطلبات الجدول السابق.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة في توزيع الإنتاج الصناعي

الجدول رقم (03-16): بين تطور القطاع الصناعي للقطاع العمومي للفترة 2000-2015

قطاع النشاط	2003/2000	2006/2003	2009/2006	2012/2009	2015/2012
الطاقة والمياه	5.3	6.2	7	8.6	5.6
المحروقات	3.6	1.1	-2.1	-4.1	1.3
المناجم	1.6	10.2	7.1	-6.1	5.4
صناعة حديدية والمعدنية والكهربائية	09	-5.9	1.1	-3.1	-2.9
صناعة المواد البناء	-0.1	5.3	0	-3.6	1.4
الصناعة الكيمياوية والمطاط	-6.5	-3.94	0	-5	-4.9
الصناعة الغذائية والفلاحية	-17.5	-11.7	-1.7	4.7	1.7
الصناعات النسيجية	-4.7	-9.2	-5.2	-1.3	5
صناعة الجلود والأحذية	-8.2	-13.4	-5.4	-2.6	00
صناعة الخشب والفلين	-6.3	-5.3	-13.7	-3.5	-3.6
الرقم الاستدلالي العام	0.7	1.1	0.8	-0.2	2.2
الرقم الاستدلالي خارج المحروقات	-0.5	0.2	2.5	1.7	2.6
الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة	-02	-5	0.2	-2.2	0.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات "ONS" حوصلة إحصائية 1962-2011، ص 161.

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط النمو السنوي للإنتاج في الصناعة الحديدية والمعدنية والكهربائية عرف تراجعا كبيرا من 09% خلال الفترة (2000-2003) إلى 11% خلال الفترة (2006-2009) لينتقل إلى 2.9% خلال الفترة (2012-2015)، وهذا التراجع يعود سببه إلى الركود الذي أصاب كل من صناعة الحديد والصلب وصناعة المعدات والآلات المكانيكية وصناعة المركبات الصناعية خلال هذه الفترة، وبالنسبة لكل من الصناعة الكيمياوية والمطاط، وصناعة الجلود والأحذية وصناعة الخشب والورق، فقد عرف فيها نمو الإنتاج معدلات سالبة خلال طيلة سنوات الفترة بإنشاء الصناعات الغذائية والفلاحية التي عرف فيها الإنتاج تحسن ملحوظا خلال الفترة (2009-2015) أين تراوح متوسط نمو الإنتاج بين 1.7% و4.7%، وفي الأخير يبقى قطاع الصناعات النسيجية هو الآخر حقق تطورا إيجابيا من حيث الإنتاج ابتداء من سنة 2012 أي حقق نمو سنويا قدر بـ 50% خلال الفترة (2012-2015) ويعود هذا التحسن في أداء قطاع النسيج إلى استعادة النشاط في جميع المؤسسات على مستوى القطر الوطني.

وبالنظر إلى مؤشر الإنتاج العام نجد أن القطاع الصناعي بشقيه التحويلي والاستخراجي حقق مستويات نمو متواضعة تراوحت بين 07% و22% إلا أنه شهد تراجعا بـ 02-% خلال الفترة (2009-2012) نتيجة لتراجع الإنتاج في قطاع المحروقات وقطاع المناجم، وجميع الصناعات التحويلية خلال نفس الفترة بإنشاء الصناعات الغذائية والفلاحية، ومن خلال الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة فإن نمو الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية عرف تراجعا طيلة سنوات الفترة (2000-2012) باستثناء الفترة (2012-2015)، أين شهد متوسط معدل نمو الإنتاج تحسن طفيفا بنسبة 0.3% نتيجة انتعاش صناعة مواد البناء والصناعات الغذائية والفلاحية خلال نفس الفترة وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03-12): تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة (2000-2015)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات "ONS" حوصلة إحصائية 1962-2011، ص 161.

المبحث الثالث: الدعم والمرافقة الحكومية للمؤسسات الصغيرة

بسبب الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال فترة الثمانينات عرفت تدهورا اقتصاديا بالإضافة إلى اعتمادها على مورد وهو قطاع المحروقات من أجل تغطية نفقاتها العامة الأمر الذي جعلها تفكر في حلول محاولة منها في إيجاد البديل فقامت بالإصلاحات الضرورية في بداية التسعينات كما أنها ركزت على الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث قامت بإنشاء أجهزة استثمار منها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، وجهاز تدعيم تشجغيل الشباب ANSEJ وجهاز تدعيم القرض المصغر ANGEM والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار بصفتها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب يتواجد مقدما بالجزائر ولها هياكل مركزية على المستوى المحلي ويمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج.

تتولى الوكالة تجسيد تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية في ميدان الاستثمارات الخاصة والهيئات المعنية وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار وتحسن المحيط الإداري والقانوني.[1]

2- مهام الوكالة ANDI:

تملك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجانا حيث تتولى المهام التالية:

[1]- مسفوني منى، **نحو أداء تنافسي مميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 129.

- تستقبل وتنصح وتصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية وغير المركزية (الجهوية).

- تطلع المستثمرين من خلال موقعها على الإنترنت وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر وفي الخارج.

- تخفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي أجال قصيرة.

- تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسة المعنية (الجمارك، الضرائب، القرارات التشجيع على الاستثمار).

- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية[1]، وهناك هيئات مكملة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أنشأتها لغرض تسهيل مهامها وتتمثل فيما يلي:

أ-المجلس الوطني للاستثمار: ويقوم هذا الجهاز بالمهام التالية:

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.
- يفصل في المزايا الممنوحة للاستثمارات.
- اقتراح تدابير محفزة للاستثمار لمسايرة التطورات الاقتصادية.

ب- وكالة التنمية الاجتماعية: هي هيئة ذات طابع خاص يتابع بنشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني حيث يمكن هدفها في التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة الفقر والبطالة كما تقوم بعدة مهام تتمثل فيما يلي:

- الترقية.
- الاختيار وتمويل الفئات المحتاجة والتي من بينها PME.
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل يد عاملة كثيفة[2].

[1]- www.andi.dz

[2]- غالم عبد الله، حمزة فشوش، **إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر "المساعدات وأوجه القصور"**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي حول استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15، 17 نوفمبر 2011، ص 07.

- طلب وجمع المساعدات المالية والهيئات والإعانات لتجسيد ممثلا اجتماعيا.

ج- بورصات المناوبة والشراكة: تعرف بأنها عبارة عن جمعيات لها طابع المتعة العامة أنشئت سنة 1991 بمساعدة برنامج الأمم المتحدة وهي تستمد طابعها القانوني من القانون 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 الخاص بالجمعيات ومن مهامها:

- الاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة.
- إعلام وتوجيه المؤسسات وتزويدها بالوثائق اللازمة.
- تقديم المساعدات الإنشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات[1].

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 ديسمبر 1996 وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاعا التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات بعد مقر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بمدينة الجزائر العاصمة أول مقر لها كما أن بها فروع محلية في كامل ولايات التراب الوطني.

من الأهداف الأساسية لهذا الجهاز:

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

[1]- عبد الله حلوناس، **دور الهيئات الحكومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، فرنسا**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم المؤسسات الصغيرة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18-19 أفريل 2012، ص 10.

وتلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا بفضل شبكتها عبر كامل ولايات الوطن، وذلك من خلال:

- حملات إعلامية وتحسيسية متواصلة.
- أسلوب المرافقة الفردية الذي اتبعته مع كل شاب مبادر.
- المجهودات التي بذلتها الوكالة لمعرفة إمكانيات كل منطقة في الجزائر والفرص التي توفرها في مجال الاستثمار.

تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود إلى تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا[1].

تقوم الوكالة الوطنية لدعم الشباب بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية:

1. تدعيم وتقديم الاستشارة ومراقبة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
2. تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود علاقات الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
3. تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
4. تقوم بمتابعة المشاريع الاستثمارية المنجزة مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
5. تشجيع كل أنواع الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

[1]- بن يعقوب الطاهر، **تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، أبحاث المؤتمر الدولي الموافق لـ 29-30 ربيع الثاني 1434هـ/11-12 مارس 2013م، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر، ص 07-08.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة عد الخصوص بما يلي:

- تضـع تحـت تصـرف الشـباب ذوي المشـاريع كـل المعلومـات ذات الطـابع الاقتصـادي والتقـني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.

- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.

- تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالـة بـرامج التكـوين والتشـغيل وبـرامج التكـوين الأولي للشـباب لـدى المسـتخدمين العمـوميين والخواص.

6. كما يمكن للوكالة من أجل القيام بمهمتها على أحسن وجه أن تقوم بما يلي:

- تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب ذوي المشاريع، تكلف من يقوم بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة لحساب الشباب ذوي المشاريع وتحديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية، تنظم تدريبات لتعليم الشباب ذوي المشاريع، تستعين بخبراء مكلفين لدراسة المشاريع ومعالجتها، تطبق كل التدابير التي من شأنها أن تسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل نشاطاتها لصالح الشباب واستعمالها في الأجل المحدود وفقا لتشريع والتنظيم المعمول به[1].

[1]- الشاذلي نور الدين، **النظام القانوني للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ**، مجلة المفكر، العدد الثالث عشر.

1- شروط التأهيل:

1.أن يتراوح سن الشاب بين 19 و35 سنة، يمكن رفع سن المسير غلى 40 سنة عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة.

2.أن يكون ذو تأهيل أو كفاءات مهنية على علاقة مع النشاط المختار والمعترف بها.

3.أن لا يكون شاغل لوظيفة مأجورة عند التسجيل.

4.أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الولائية للتشغيل كبطال طالب عمل.

5.أن لا يكون مسجلا على مستوى مركز تكوين أو معهد أو جامعة عند تقديم طلب الإعانة.

6.أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.

2- آليات إنشاء مؤسسة مصغرة:

تركيبة التمويل: هناك نوعين من التموين هما:

- **التمويل الثنائي Financement Mixte:** يكون بين الوكالة وصاحب المشروع.
- **التمويل الثلاثي Financement Triangulaire:** يكون بين الوكالة والبنك وصاحب المشروع.

الجدول رقم (03-17): مستويات التمويل

التمويل الثنائي Financement Mixte	المساهمة الشخصية Apport Personnel	القرض بدون فائدة Prêt non Rémunère
المستوى I أقل أو يساوي 5000.000دج	%71	%29
المستوى II ما بين 500.001 و10.000.000دج	%72	%28

التمويل الثلاثي Financement Triangulaire	المساهمة الشخصية Apport Personnel	القرض بدون فائدة Prêt non Rémunère
المستوى I أقل أو يساوي 5000.000دج	%1	%70
المستوى II ما بين 500.001 و10.000.000دج	%2	%70

المصدر: www.ansej.org.dz. 24/03/2018.

3- الامتيازات الممنوحة للمشروع المنشأ في إطار الوكالة:

أ-في مرحلة إنجاز المشرع:

- يمكن أن يصل مبلغ الاستثمار إلى 10 ملايين دينار جزائري.
- قرض بدون فائدة يمنح من طرف الوكالة حسب مستوى التمويل، إضافة إلى تخفيض نسبة فوائد القروض البنكية بنسبة 100% في إطار التمويل الثلاثي.
- تكون فترة تسديد القرض خلال 13 سنة (08 سنوات لتسديد القرض البنكي و5 سنوات لتسديد القرض الممنوح من الوكالة).
- تطبيق نسبة مخفضة بـ 5 فيما يخص الحقوق الجمركية المركبة للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب- في مرحلة استغلال المشروع:

- الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) أو النظام الضريبي الحقيقي ابتداء من تاريخ الاستغلال لمدة 3 سنوات أو 06 سنوات للمناطق الخاصة.
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة المذكورة أعلاه مدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 03 عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- تخفيض عمل الضريبة خلال السنوات 03 الأولى من الإخضاع الضريبي:
  - 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
  - 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
  - 25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي[1].

[1]- www.ensej.org.dz, 24/03/2019, 11:00.

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

إن ارتفاع البطالة نتيجة تطبيق سياسية الاستقرار الاقتصادي الذي نتج عنه ضعف مستوى الاستثمار وانخفاض مستوى التشغيل وزيادة الطلب على العمل بوصول بطالين حددوا التقليص المتزايد للعاملين مضافا إليه البطالة التقنية، مما أدى بالجزائر إلى إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 ويساهم الصندوق في نطاق مهامه بالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل بتطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه وذلك من خلال:

- التمويل الضريبي للدراسات المتعلقة بأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل.
- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.
- تقديم المساعدة للمشاريع التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب الاتفاقية.

إن فكرة التشغيل بموجب ها الصندوق ورغم إدراجها في مفهومها الضيق ضمن أجهزة التشغيل أنا تحافظ على مناصب اعمل أو المساعدة على العودة إلى العمل والمساهمة في تقليل من حدة البطالة وقد أصبح بصفة طبيعية بمثابة آلية عمومية لمحاربة البطالة للفئة الشبابية 30-50 سنة[1].

[1]- المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادر بتاريخ 07 جويلية 1994، ص 06.

تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

هو هيئة وطنية ذات طابع تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو سعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل البطالين وهو تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للصندوق[1].

1- مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

تتمثل مهام الصندوق فيما يلي:

- إعداد إستراتيجية وتخصيص لأصحاب المشاريع يتضمن المهني، الاجتماعي، تماشيا مع الأسس القانونية المسيرة لجهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع.
- تقديم خدمات لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصصة في المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط والتصديق على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الإعفاء.
- الدعم والمساعدة من اجل الرجوع إلى العمل.
- دفع تأمين عن البطالة ومراقبة المنضمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا.

2- التركيبة المالية:

توجد صيغة واحدة للتمويل في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهي التمويل الثلاثي ويكون على مستويين[2]:

[1]- المرسوم التنفيذي 04-02 المؤرخ في جانفي 2004، الجريدة الرسمية، العدد 03، الصادر بتاريخ 11 جويلية 2004، ص 06.

[2]- المرسوم التنفيذي 04-02 المؤرخ في جانفي 2004، مرجع سبق ذكره ص 07.

الجدول رقم (03-18): هيكل التمويل الثلاثي في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

المستوى الأول: نسبة الاستثمار أقل من أو يساوي 5.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض المصرفي
%1	%29	%70
المستوى الثاني: نسبة الاستثمار ما بين 5.000.001دج و10.000.000دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض المصرفي
%2	%28	%70

المصدر: المرسوم التنفيذي 11-104 المؤرخ في 06 مارس 2011، الجريدة الرسمية، العدد 14، ص 22.

3- مرافقة الصندوق لحاملي المشروع:

بعد إيداع الملف كاملا من طرف حامل المشروع لدى إحدى الوكالات الولائية للصندوق يتم تعيين مستشار منشط يتولى تقديم الاستشارات اللازمة للدراسة وتركيب وإنجاز المشروع ومن مهام المرافقة:

- عقد وتنظيم أيام إعلامية.
- مس عدة عوامل المشروع في دراسة جدوى مشروعه.

وإلى جانب المهام العامة لمرافقتي حامل المشروع لتقديم المشورة الشخصية لطالب المشروع على موافقة الصندوق وقرار التمويل المصرف يواصل الصندوق دعمه ومرافقته لحامل المشروع المتجسد مشروعه وتكوينه في مجالات التسيير المختلفة لتمكينه من حيازة استقلالية في تسيير المشروع.[1]

4- الامتيازات الجبائية: تتمثل فيما يلي:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات، والخدمات التي تدخل مباشرة في عملية إنجاز المشروع.

[1]- مهني أشرف، **المرافقة المقاولاتية أسلوبا للنصوص بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر**، أطروحة نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 110

- تطبيق معدل مخفض بـ 5% على الرسوم الجمركية.
- الإعفاء من رسوم تحويل الملكية على الاقتناءات العقارية[1].

5- شروط الاستفادة من إعانة الصندوق:

يستفيد من أحكام هذا المرسوم التنفيذي كل شخص يستوفي الشروط التالية:

- أن يتراوح السن ما بين 35 سنة إلى 50 سنة.
- أن يقيم بالجزائر.
- أن يكون شاغلا لمنصب عمل مأجور عند إيداعه طلب الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة للتشغيل منذ ستة أشهر على الأقل بصفة طالب الشغل.
- أن يتمتع بمؤهل مهني.
- أن يكون مستفيدا من تعوض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.[2]

المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تمثل إحدى أدوات الحكومة لمحاربة البطالة أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 14/01 المؤرخ في 22 جانفي 2004[3].

فالوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقعت تحت سلطة رئيس الحكومة وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطها إلى وزير التشغيل والتضامن الوطني، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، تهدف الوكالة إلى محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.

[1]- المرسوم التنفيذي 04-02 المؤرخ في جانفي 2004، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2]- المرجع نفسه، ص 27.

[3]- المرسوم التنفيذي 04-14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004، ص 08.

ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على المساهمة الشخصية للمستفيد وسلفية بدون فائدة من لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومساهمة البنك في شكل قرض بنكي ويهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم وإنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة والفقر وبالتالي فهو موجه إلى:

- البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم.
- المرأة التي ترغب في العمل في بيتها.
- الأشخاص لاسيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي.
- حاملي شهادات التكوين المهني.
- الحرفيين.
- المواطنين القاطنين بالقرى والبوادي.

وبصفة عامة فإن هذا الجهاز موجه إلى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض في طار المؤسسات المصغرة وذلك بسبب شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية[1].

يحد مبلغ القرض خمسين ألف دينار 50.000 كحد أدنى ولا يمكن أن يفوق أربعة مائة ألف دينار 400.000دج[2].

[1]- المرسوم التنفيذي 04-14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادر في 25 جانفي 2004، العدد 06، ص 08.

[2]- المادة 03، 06 من المرسوم الرئاسي رقم 4-13 المؤرخ في 29 ذو القعدة عام 1424هـ الموافق لـ 22 يناير سنة 2004، يتعلق بجهاز القرض المصغر، ص 03.

مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

يمكن أن نلخص مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب ما ورد في المرسوم كما يلي[1]:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.
- دعم وفصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيد ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلفة المساعدات التي ستمنح لهم.
- إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية الصغيرة.
- تقديم الاستشارات والإعلانات لمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض.

أنماط التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وشروط الحصول عليها:

1- أنماط التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في برنامج تمويلها على صيغتين من التمويل، انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش لسلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز مائة ألفل دينار جزائري 100.000دج وقد تصل إلى مائتين وخمسين ألف دينار جزائري 250.000 على مستوى ولايات الجنوب إلى قروض مصغرة معتبرة لا تتجاوز 1.000.000دج والتي تستدعي تركيب ماليا مع إحدى البنوك تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة من المجتمع.

[1]- المادة 05، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قوانينها الأساسية.

- **التمويل الثنائي: مقترض و ANGEM**

قـرض بقيمـة 100.000دج بـدون فائـدة والـذي تصـل قيمتـه إلى 250.000دج علـى مستوى ولايات الجنوب ممنوحة للمقترض بعنوان شراء موارد أولية، يتم تسديدها على مدى 24 إلى 36 شهرا.

- **التمويل الثلاثي: بنك ومقترض وANGEM**

قـرض بقيمـة لا تتعـدى 1.000.000دج مـن اجـل اقتنـاء عتـاد صـغير ومـادة أوليـة لازمـة لإنشاء مؤسسة ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات).

- المساهمة الشخصية: 01.%
- قرض بدون فوائد: 29%.
- قرض بنكي: 70%
- تخفيض على الفوائد من 5 إلى 20% من نسبة الفائدة التجارية للبنوك حسب الحالات[1].

2- شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر من الوكالة الوطنية لتسيير اقرض المصغر:

يسـتفيد مـن الإعانـات المنصـوص عليهـا في إطـار القـرض المصـغر المـواطنين الـذين يسـتوفون الشروط التالية:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- امتلاك شهادات تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.

[1]- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz يوم 20-4-2019 على الساعة 09:15.

- الاشتراك في صدوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لطلب بنكي.
- الالتزام بتسديد القروض وبنسبة الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني[1].

الالتزام بتسديد مبلغ السلفية بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجدول الزمني المحدد[2].

[1]- المادة 02، المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ 22 جانفي 2004، يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواهما.

[2]- منشورات الداخلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2014.

الفصل الثالث: واقـع ودور المؤسســات الصغيــرة في الاقتصــاد الوطنــي 2017/2008

خلاصة:

إن المؤسسات الصغيرة تحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، حيث تساهم هذه المؤسسات في خلق قيمة مضافة ورفع من ناتج محلي الإجمالي، واستيعاب العمالة وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

ولتدعيمها لعمل هذه المؤسسات سطرت الجهات المعنية عدة برامج وهيئات تشرف عليها من حيث إنشائها إلى غاية بيع منتوجها في السوق عن طريق إحداث مؤسسات تقوم بتمويل هذا النوع من المؤسسات إلى جانب متابعة نموها وتزويدها بالمعلومات عن المحيط الخارجي وتقديم النصائح.

لقد اتخذت الجزائر إستراتيجية واضحة لترقية وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة في التشغيل واعية بأهمية هذا القطاع من خلال توفر مناخ عمل يساعدها على تلبية احتياجاتها الاقتصادية.

خـاتمـــــة

مـن خـلال دراسـتنا هـذه والمتعلقـة بواقـع المؤسسـات الصـغيرة في الجزائـر ولمحاولـة حـل الإشـكالية المطروحة في: "**مـا هـو دور المؤسسـات الصـغيرة فـي دعـم التنميـة الاقتصـادية فـي الجزائـر ومـا مـدى تطورها؟**".

قمنا في البداية بمحاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة وهذا من خلال التعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة، ومن خلال تحليلنا لهذه التعاريف يظهر جليا الغموض الذي لا يزال يشوب تعريفها، إذا لا يوجد تعريف واضح لهذه المؤسسات بل نجده يختلف من دولة لأخرى نظرا للتفاوت في درجة نمو الدول، ثم قمنا بالتطرق لخصائص وأهمية هذه المؤسسات ومن بين أهم خصائصها صغر حجمها وسهولة تكوينها، بالإضافة لاختلاف أشكال ملكيتها وفيما يخص أهميتها فهي تكمن في توفير مناصب الشغل وكذا قدرتها على رفع الكفاءة الإنتاجية والانتشار الجغرافي، ثم قمنا بالتعريف على أهم السياسات والتدابير التي انتهجتها الدولة للنهوض بهذا القطاع، كإنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، بالإضافة لوكالات وصناديق دعم وترقية هذه المؤسسات، وأشرنا أيضا لأهم المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات في الجزائر كمشكل العقار والتمويل.

ثم انتقلنا لتقديم مختلف الجوانب الإحصائية المتعلقة بهذا القطاع من خلال إبراز وضعية هذه المؤسسات في الجزائر من حيث توزيعها حسب الطبيعة القانونية والمنطقة ... وتطور تعدادها بالإضافة إلى تطور مناصب الشغل فيها ومدى مساهمتها في ترقية الصادرات خارج المحروقات ومدى تطور مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

النتائج:

من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة؛
- تحظى المؤسسات الصغيرة بخصائص تساعد على انتشارها وزيادة تعدادها؛
- أدركت الجزائر أهمية المؤسسات الصغيرة لذلك أصبحت تهتم بهذا القطاع من خلال عدة برامج ومشاريع وآليات للنهوض بها؛

- بالرغم من اهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لا زالت تعاني من بعض المشاكل كالبيروقراطية وصعوبة التمويل ومشكل العقار ... إلخ؛
- شهد تعداد المؤسسات الصغيرة ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة.
- تساهم المؤسسات الصغيرة بنسبة كبيرة في التشغيل في حين تساهم بنسبة ضئيلة في الصادرات خارج المحروقات؛
- تتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في الشمال الجزائري؛.
- لا تساهم المؤسسات الصغيرة بنسبة كبيرة في مجال الصناعة؛
- يمكن أن يكون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديلا للمحروقات إذ تم تأهيل محيط هذه المؤسسات.

اختبار الفرضيات:

استطعنا من خلال هذه الدراسة اختبار الفرضيات السابقة وذلك من خلال النتائج التالية:

- **الفرضية الأولى**: تعالج الفرضية الأولى فكرة أن تعريف المؤسسات الصغيرة يختلف من دولة لأخرى نظرا لاختلاف درجة النمو الاقتصادي، وأن الجزائر اهتمت بهذه المؤسسات باتخاذ عدة إجراءات لدعمها وترقيتها، ولقد استخلصنا صحة هذه الفرضية لأنها من خلال تطرقنا لتعريفات بعض الدول لم نجد المؤسسات الصغيرة في الدول المتقدمة يمكن تصنيفها بمؤسسة متوسطة أو كبيرة في الدول النامية، كما رأينا بأن الجزائر اهتمت بهذا القطاع من خلال آليات وبرامج دعم وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **الفرضية الثانية**: تثبت صحة هذه الفرضية والتي تدور حول مظاهر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال انتشارها وزيادتها تعدادها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي، فلقد رأينا التطورات السريع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلال السنوات الأخيرة ومدى مساهمتها في التشغيل وزيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.
- **الفرضية الثالثة**: أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في الحد من ظاهرة البطالة وخلق فرص عمل جديدة وذلك من خلال إستراتيجية لتفعيل دورها في التشغيل.

التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليهـــا فإنـــه يمكننـا اقتراح بعض التوصيات والاقتراحات:

- إعادة تهيئة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقات من تأهيل المحيط القانوني والإداري، تأهيل المحيط المالي والمصرفي، تأهيل المحيط الجبائي؛
- ضرورة تأهيل العنصر البشري داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة التطور التكنولوجي؛
- وضع برامج وآليات لرفع نسبة صادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال اتخاذ تدابير فعالة؛
- إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجامعات، للقطاع الخاص، الجماعات المحلية والغرف التجارية، بغرض تأهيل وإرشاد أصحاب المشاريع.

أفـــاق البحـــث:

بناء على الدراسة التي قمنا بها ونظرا لأهمية هذا الموضوع ومدى اتساعه، فإننا ارتأينا طرح مواضيع جديرة بالبحث مستقبلا هي:

- تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.
- تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بها.

قائمة المراجـــــع

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

1- أحمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي، ط 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

2- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (النظريات، نماذج، إستراتيجيات)، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012.

3- جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عبد، إدارة المشاريع الصغيرة، طبعة العربية، الأردن، 2004.

4- جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد، إدارة المشاريع الصغيرة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

5- خباية عبد الله، المؤسسات المصغرة المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة، الإسكندرية، 2013.

6- سعاد نائف برنوطي، الإدارة أساسيات إدارة الأعمال، الطبعة 04، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

7- سمير العبادي، ميساء حبيب سلمان، المشروعات الصغيرة وأثرها تنموي، ط 1، مركز الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015.

8- سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، ط 1، دراسات ومفهوم شامل، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015.

9- ضياء الناروز، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية، "دراسة مقارنة"، ط1، دار التعليم الجامعي، مصر، الإسكندرية، 2015.

10- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2000.

11- عبد الله القهيوي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، طبعة 01، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

12- علي جدوع يختيان الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط 1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

13- فارس رشيد البياني، مفاهيم واتجاهات إستراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، ط 1، دار السواقي العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2015.

14- فايز ذبة صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ط01، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

15- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، د ط، 1988.

16- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الرادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

17- محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ط 2، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

18- محمد الصيرفي، البرنامج التأهيلي للإعداد أصحاب المشروعات الصغيرة، ط 2، مؤسسة دروس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010.

19- محمد الصيرفي، البرنامج التأهيلي للأعداد أصحاب المشروعات الصغيرة، ط2، دار النشر الإسكندرية، مصر، 2010.

20- محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، مقدمة في الأعمال، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

21- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.

22- محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، ط 1، دار النشر، الإسكندرية، مصر، 2003.

23- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د ط، 2007.

24- مروة أحمد، وآخرون، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، ط03، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014.

25- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

ثانيا: أطروحات ومذكرات جامعية:

1- بن عبو فاطمة، مولياط مليكة، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تيارت، 2014-2015.

2- حنين جلال الدماغ، دور التمويل في التنمية المشاريع الصغيرة، دراسة تطبيقية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، عمادة الدراسات العلماء، 2010م-1431هـ، ص م.

3- حيازي ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاتحادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي، مالية وتأمينات وتسير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013/2012.

4- رابح زرقاني، أبعاد واتجاهات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.

5- زرين هاشم، بن زعمة لخضر، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات المصغرة والمتوسطة، مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة تيارت، 2010/2009.

6- زرين هشام، بن زعمة لخضر، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية علوم التجارة وعلوم التسير، حصص علوم مالية، جامعة تيارت.

7- سليمة غدير، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر – دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة، الوادي، غرداية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادي والتجارة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

8- سهلة مداني، بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر 2005-2011، مذكرة ماستر، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، فرع مالية المؤسسات، جامعة الجزائر، 2013/2012.

9- عليمان نبيلة، الدور التنموي للمؤسسات صغيرة ومتوسطة، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العقيد أعلي محمد أولحاج، البويرة، 2014-2015.

10- فراجي بلحاج، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.

11- مهني أشرف، المرافقة المقاولاتية أسلوبا للنصوص بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر، أطروحة نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، 2013.

12- نسيمة سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال (2002-2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016.

13- هند جمعوني، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باتنة1 حاج لخضر، 2018/2017.

ثالثا: مجلات:

1- ديب دوادي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع ومعوقات حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 11، الجزائر، 2011.

2- شمس الدين التجاني، عبد الرؤوف عبادة، مساهمة المؤسسات ص و م في التنمية المشاريع العمومية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 5، 2014.

3- مسفوني منى، نحو أداء تنافسي مميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

رابعا: ملتقيات وندوات:

1- بن يعقوب الطاهر، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014.

2- حميد بوزيدة، دور المؤسسات ص و م في التنمية بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات ص و م، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، يومي 6 و7 ديسمبر 2017.

3- ريلمي رياض وريلمي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2013.

4- الشاذلي نور الدين، النظام القانوني للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، مجلة المفكر، العدد الثالث عشر.

5- عالم عبد الله، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصاد الوطني، الملتقى الدولي "واقع وآفاق المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، يومي 05-06 ماي 2013.

6- عبد العزيز قتال وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ملتقي يومي 07/06 ديسمبر 2017.

7- عبد اللاوي مفيد وآخرون، الإجراءات المنتجة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 ماي 2013.

8- عبد الله حلوناس، دور الهيئات الحكومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، فرنسا، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم المؤسسات الصغيرة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18-19 أفريل 2012.

9- غالم عبد الله، حمزة فشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر "المساعدات وأوجه القصور"، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي حول استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15، 17 نوفمبر 2011.

خامسا: القوانين والمراسيم:

1- الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 12 ربيع الثاني عام 1438هـ الموافق لـ 11 يناير 2017، العدد 02.

2- المادة (2)، المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ 22 جانفي 2004، يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواهما.

3- المادة (5)، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قوانينها الأساسية.

4- المادة 3، 6 من المرسوم الرئاسي رقم 4-13 المؤرخ في 29 ذو القعدة عام 1424هـ الموافق لـ 22 يناير سنة 2004، يتعلق بجهاز القرض المصغر.

5- المرسوم التنفيذي 04-02 المؤرخ في جانفي 2004، الجريدة الرسمية، العدد 03، الصادر بتاريخ 11 جويلية 2004.

6- المرسوم التنفيذي 04-14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004.

7- المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادر بتاريخ 07 جويلية 1994.

سادسا: المواقع الالكترونية:

1- www.ons.dz .
2- www.fgar.dz .
3- www.cgci.dz .
4- www.andi.dz .
5- www.cnac.dz .
6- www.Khadamates.marw.dz .

ملخص:

المؤسسات الصغيرة تعتبر بديل تنموي فعال إذا ما تم الاهتمام بها، نظرا لمساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تسعى الحكومة الجزائرية –على غرار بقية الدول– إلى نهوض بهذا القطاع.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع من خلال مختلف القوانين والآليات التي وضعتها للنهوض به، وواقع هذه المؤسسات في الجزائر من خلال مدى تطور تعددها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاهتمام المتزايد بها.

تبين من خلال هذه الدراسة أن المؤسسات الصغيرة قد عرفت ارتفاع ملحوظ في تعدادها وأكدت على أهميتها في خلق مناصب الشغل والمساهمة في الناتج المحلي والقيمة المضافة، إلا أن دورها في ترقية الصادرات لم يرقى للمستوى المرغوب.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة، التشغيل، التنمية، الناتج المحلي الخام، القيمة المضافة.

Résume :

Les petites et moyennes entreprises sont considérées comme une altérative efficace du développement si l’on prêt attention, vn leurs contribution au développement économique et social. Le gouvernement algérien, comme d’autres pays, vise à promouvoir ce secteur.

Cette étude a pour objectif de mettre en évidence l'ampleur de l'intérêt **de l'État dans ce** secteur **grâce aux diverses lois et** mécanismes' implantés pour sa promotion, ainsi **que la réalité de ces entreprises en Algérie** à travers l'évolution en nombre et contribution au d**éveloppement économique et social du fait** de l'intérêt croissant par ces entreprises.

Cette étude **a** montré que les petites et moyennes entreprises ont **enregistré** une **augmentation** significative **en** nombre et ont souligné leur importance dans la création d'emplois et **de contribuer au produit** intérieur brut et à la valeur ajoutée. Cependant, son rôle dans la promotion **des** exportations **n'a** pas atteint le niveau souhaité.

Les **mots clés** : Les petites entreprises, emploie, développement, produit intérieur brut, la valeur ajoutée.